بسم الله الرحمن الرحيم

اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

فريق البحث

محمد أحمد الشكارنة　　محمد محمود الخمايسة

أمجد الزرو

إشراف الأستاذ

أ. أكرم حشيش

هذا البحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات في جامعة بوليتكنيك فلسطين كأحد متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات الإدارية

بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic Institute (PPI)
المكتبة
THE LIBRARY
Acc. ..... ٦٠٨٠١ ..... الرقم المتسلسل
CLASSIFCATION ..... رقم التصنيف

تموز 2002

إهداء

إلى الغوالي، إلى من أمدني بأسباب ونبع الحياة ورعاني صغيرا وكبيرا،

إلى من كد وشقي من أجلي، إلى من أسقاني الحنين

والأمان ... والداي

إلى كل من أسلمني أمانة الصداقة، واعتبرني الأخ والقريب ... أصدقائي

إلى الشموع المحترقة من أجل إضاءة درب العلم وتيسيره للآخرين ... أساتذتي

إلى كل من قدم روحه رخيصة من أجل بقائنا على مقاعد الدراسة ولرفعة هذا

الوطن الغالي، إلى القابضين على الزناد في زمن عز فيه الرجال

شهدائنا الأبطال، أسرانا الأحرار

إلى كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات ... إلى جامعة بوليتكنك فلسطين

ولا ننسى من يسر لنا هذا العمل، أستاذنا الفاضل أكرم حشيش عرفانا واعترافا بفضله

نتقدم شاكرين بهذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الشكر لله العظيم والمنة والحمد أولا وأخيرا

نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الوفير للمدرس الفاضل أكرم حشيش الذي ما انفك

يكلؤنا بإرشاداته وتوصياته في هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر من كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات ممثلة بأساتذتها الموقرين، لما

كان لهم من أثر وفير وجهد كبير في وصولنا لهذه المرحلة

كما ونتقدم بالشكر من كل من وزارة الاقتصاد والتجارة، والجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، لما قدموه لنا من مساعدة في إعداد هذه الدراسة

وأخيرا نتقدم بالشكر لكل من مد لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل،

ضمن هذه الظروف العصيبة

تقديم

" يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات "

الحمد لله رب العالمين، منزل الكتاب العظيم ليكون للعالمين مبشرا ونذيرا، والصلاة والسلام على المعلم الأول لهذه الأمة، الهادي الأمين، محمد صلوات الله وسلامه تامتين عليه.

يعيش العالم المعاصر اليوم في ظروف متقدمة ومتطورة في جميع مجالات الحياة، ومن هذه المجالات عصب الحياة الاقتصاد؛ فهو الدليل المهم الذي يبين مدى تقدم وتحضر المجتمعات، والاقتصاد الناجح دليل حتمي على مدى نجاح الإدارات على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول، ولقد لاحظ فريق البحث أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد –كان ولازال- يعاني من ظروف وتقلبات سياسية واقتصادية سلبية مؤثرة عليه، لذلك أراد فريق البحث أن يدلي بدلوه في هذا المجال، وحسبنا أننا نفكر في مثل هذه المواضيع، إلا لأن الحاجة لإنماء متطلبات تخصصنا تحتاج لذلك، إضافة إلى رغبتنا في أن يكون لنا أثر ولو نظري في تحسين وضع شعبنا ووطننا المعطاءين، فارتأينا نحن فريق البحث للاهتمام بدراسة إحدى مواضيع هذا الاقتصاد الهامة وهو **" اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية "**.

لكـــن البحث في أي موضوع كان؛ يتطلب أمورا هامة أهمها الصبر والتأني، ولكن هيهات، فآفة العـــلم النســـيان، وآفـــة البحث السرعة، خاصة أننا نعيش ظروفا لا نحسد عليها، فواجهنا في إعداد هذه الدراسة ظروف صعبة للغاية، تتمثل في الحصار المستمر لهذا الشعب الصامد، وقلة الموارد والبيانات اللازمة لهذه الدراسة وعدم دقتها بالأخص.

هذا والله الموفق

فهرس المواضيع

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
تقديم	III
فهرس المواضيع	IV
فهرس الأشكال التوضيحية	VII
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	1
المقدمة	3
مشكلة البحث	5
أهمية البحث	6
أسلوب البحث	7
أهداف البحث	8
الدراسات السابقة	9
محاور ومحددات البحث	9
الهيكل التنظيمي للبحث	10
الفصل الثاني: بروتوكول باريس الاقتصادي	12
المقدمة	14
أهم الموضوعات التي اشتمل عليها بروتوكول باريس الاقتصادي	15
القيود والمعوقات التي فرضها البروتوكول على السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية	18
المشاكل العملية التي اعترضت تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي	21
الخلاصة	22
الفصل الثالث: الأداء العام والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية	24
المقدمة	26
أهداف الفصل	27
الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية	27
الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية	29

الميزان التجاري الفلسطيني	30
الخلاصة	32
الفصل الرابع: التوزيع السلعي للواردات والصادرات الفلسطينية	33
المقدمة	35
أهداف الفصل	36
التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية (حسب الأبواب)	36
التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية (حسب الأبواب)	45
الخلاصة	53
الفصل الخامس: التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الفلسطينية	54
المقدمة	56
أهداف الفصل	57
التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية	57
التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية	65
الخلاصة	67
الفصل السادس: نظم المعلومات والتجارة الخارجية الفلسطينية	68
المقدمة	70
أهداف الفصل	71
اهتمامات ووظائف نظم المعلومات	72
أنواع نظم المعلومات	73
اهتمامات ووظائف نظم المعلومات في التجارة الخارجية	75
المشاكل الإحصائية التي تواجهها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الفلسطينية	76
مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية	77
دور نظم المعلومات في التجارة الخارجية الفلسطينية	78
الفصل السابع: النتائج والتوصيات	81
النتائج	83
التوصيات	86
المراجع	88
الملاحق	91

فهرس الأشكال التوضيحية

الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
شكل (3-1)	إجمالي الواردات الفلسطينية	28
شكل (3-2)	إجمالي الصادرات الفلسطينية	29
شكل (3-3)	صافي العجز في الميزان التجاري الفلسطيني	31
شكل (4-1)	إجمالي واردات الأغذية والمواد الحية	37
شكل (4-2)	إجمالي واردات المشروبات والتبغ	38
شكل (4-3)	إجمالي واردات المواد الخام غير الصالحة للأكل	38
شكل (4-4)	إجمالي واردات الوقود المعدني والمزلقات المعدنية	39
شكل (4-5)	إجمالي واردات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	40
شكل (4-6)	إجمالي واردات المواد الكيماوية والأدوية	41
شكل (4-7)	إجمالي واردات السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة	42
شكل (4-8)	إجمالي واردات المكائن ومعدات النقل	43
شكل (4-9)	إجمالي واردات المصنوعات المتنوعة	43
شكل (4-10)	إجمالي واردات المعاملات غير المصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي الموحد	44
شكل (4-11)	إجمالي صادرات الأغذية والمواد الحية	45
شكل (4-12)	إجمالي صادرات المشروبات والتبغ	46
شكل (4-13)	إجمالي صادرات المواد الخام غير الصالحة للأكل	47
شكل (4-14)	إجمالي صادرات الوقود المعني والمزلقات المعدنية	48
شكل (4-15)	إجمالي صادرات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	49
شكل (4-16)	إجمالي صادرات المواد الكيماوية والأدوية	49
شكل (4-17)	إجمالي صادرات السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة	50
شكل (4-18)	إجمالي صادرات المكائن ومعدات النقل	51
شكل (4-19)	إجمالي صادرات المصنوعات المتنوعة	52
شكل (4-20)	إجمالي صادرات المعاملات غير المصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي الموحد	52
شكل (5-1)	إجمالي الواردات الفلسطينية من الأردن	58
شكل (5-2)	إجمالي الواردات الفلسطينية من مصر	58
شكل (5-3)	إجمالي الواردات الفلسطينية من إسرائيل	59
شكل (5-4)	إجمالي الواردات الفلسطينية من باقي الدول العربية	60

شكل (5-5)	إجمالي الواردات الفلسطينية من دول المجموعة الأوروبية	61
شكل (5-6)	إجمالي الواردات الفلسطينية من الدول الصناعية	62
شكل (5-7)	إجمالي الواردات الفلسطينية من الدول الأمريكية	62
شكل (5-8)	إجمالي الواردات الفلسطينية من دول أوروبا الشرقية	63
شكل (5-9)	إجمالي الواردات الفلسطينية من باقي الدول الآسيوية	64
شكل (5-10)	إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى الأردن	65
شكل (5-11)	إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل	66

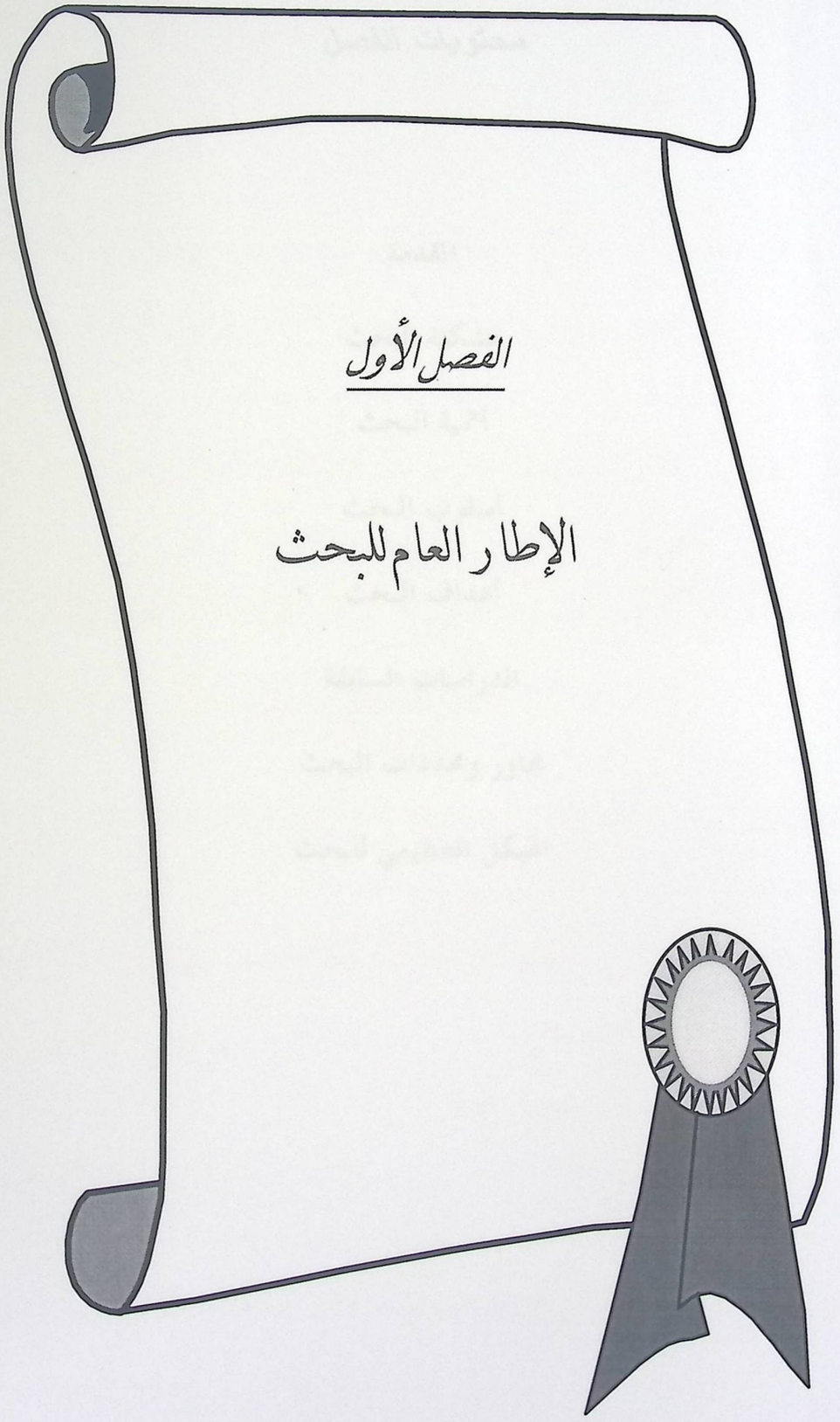

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

محتويات الفصل

المقدمة

مشكلة البحث

أهمية البحث

أسلوب البحث

أهداف البحث

الدراسات السابقة

محاور ومحددات البحث

الهيكل التنظيمي للبحث

الإطار العام للبحث

المقدمة

في ظل الاتجاهات العالمية لتحرير التجارة، وإزالة العوائق والقيود التي تواجهها،فإن العالم اليوم يعيش في تطورات اقتصادية وتقدم تجاري كبير باستمرار، خاصة مع ظهور التكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الحياة، فأصبح العالم اليوم يعيش وكأنه قرية صغيرة، وأصبح التبادل التجاري بين أقطار العالم يتميز بالمرونة والسهولة، والدليل على ذلك ظهور العولمة، ولكن الملاحظ للاقتصاد الفلسطيني أنه يعيش في حالة متأخرة وعجز شامل، وتجارته الخارجية تعانى من قيود سياسية واقتصادية كبيرة، ولا تتمتع هذه التجارة بالحرية مثل باقي دول العالم، ومعظم الأسباب في ذلك تعزى إلى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

قبل توقيع اتفاق السلام (اتفاقية أوسلو) بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية؛ كان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، وكان المتحكم بهذا الاقتصاد هو الاحتلال الإسرائيلي؛ فهو الذي كان يحدد احتياجات السوق الفلسطيني لعدم وجود سلطة فلسطينية، وكان يضع القيود والمعوقات على التبادل التجاري الفلسطيني وحتى على الصناعات الفلسطينية، ويحد من حرية الاستيراد والتصدير.

الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد عانى ولا زال يعاني من مشاكل عدة ومتنوعة -سواء على مستوى الإنتاج المحلي أو على مستوى التجارة الخارجية- أهمها المشاكل السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي، لذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة ماسة جدا لتحرير تجارته الخارجية من التحكم الإسرائيلي من جهة، وفي المقابل بحاجة لتطوير علاقاته التجارية في مختلف الاتجاهات بما يخدم أهدافه

التنموية، فهو بحاجة إلى الواردات بسبب نقص الموارد المتاحة للإنتاج بشكل عام، وبحاجة إلى زيادة الصادرات لما لها من أهمية قصوى في تنشيطه، وزيادة لحجم سوقه المحدود وغير ذلك من الأسباب.

تركز هذه الدراسة على تشخيص واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، وتقدير حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع مختلف بلدان العالم، واستشراق الإمكانيات النظرية لحجم التعاون الممكن، وتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي الخاص بالتجارة الفلسطينية، وذلك في محاولة إلى الوصول إلى البدائل الممكنة للتجارة الخارجية الفلسطينية لمساعدة متخذي القرار الاقتصادي.

تقوم هذه الدراسة بتحليل البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاعتماد على بروتوكول باريس الاقتصادي فيما يتعلق بالبنود التجارية، وهو الاتفاق الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي هذه الدراسة سيتم تحليل هذا البروتوكول ومناقشته على المستويين السياسي والاقتصادي، وتحديد مدى ملاءمته للاقتصاد الفلسطيني، ومدى تطبيقه على أرض الواقع.

ستضع هذه الدراسة تصورات للخيارات الاقتصادية الفلسطينية من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، وبناء على هذا تم التوصل إلى خيارات السياسة التجارية الفلسطينية الممكنة والتي تتمثل فيا يأتي:

1. أن هناك حاجة ماسة لتحرير التجارة الفلسطينية على نطاق واسع، وإزالة كافة القيود والمعوقات التي تحول دون تيسير حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير .
2. كسر الاحتكار الإسرائيلي للتجارة الخارجية الفلسطينية على المستويين السياسي والاقتصادي .

3. محاولة مفاوضة الجانب الإسرائيلي من أجل تطبيق جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خاصة تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي الذي هو أساسا مجحف بالنسبة للفلسطينيين ولكنه يعطيهم نوعا من الحرية في تجارتهم .
4. تشجيع الاستثمار داخل الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بتخفيض الضرائب والجمارك، من أجل زيادة فاعلية ونشاط الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي القدرة على زيادة نسبة الصادرات الفلسطينية والتقليل من وارداتها، والذي يؤدي بدوره إلى التقليل من العجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

مشكلة البحث

من الملاحظ واقعيا أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل ونقاط ضعف متعددة من جميع النواحي، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل من أهمها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقف عائقا أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني وتطوره، ويحد من حرية الصناعة والتجارة الفلسطينية، وهذه الإعاقات والقيود تضع عائقا كبيرا أمام أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لاستثمار أموالهم داخل الاقتصاد الفلسطيني، وتعطيهم توجهات لاستثمار أموالهم خارج هذا الاقتصاد، مما يحرم الاقتصاد الفلسطيني من التطور والتقدم ومواكبة العصر الحديث بشكل قوي ومتين.

إن من أهم المشاكل التي تعترض النهوض الاقتصادي الفلسطيني هو وضع وأداء التجارة الخارجية الفلسطينية، والتي سعت إسرائيل خلال سنوات الاحتلال وما زالت إلى السيطرة عليها، وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن هذا الضعف في أداء الاقتصاد الفلسطيني ينعكس على التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن التجارة الخارجية الفلسطينية محدودة، وواقعة تحت تأثيرات ومعوقات شديدة تحد من حريتها، وبالتالي تعاني هذه التجارة من معوقات ومساوئ عدة، وتجعلها تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي.

3. محاولة مفاوضة الجانب الإسرائيلي من أجل تطبيق جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خاصة تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي الذي هو أساسا مجحف بالنسبة للفلسطينيين ولكنه يعطيهم نوعا من الحرية في تجارتهم .

4. تشجيع الاستثمار داخل الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بتخفيض الضرائب والجمارك، من أجل زيادة فاعلية ونشاط الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي القدرة على زيادة نسبة الصادرات الفلسطينية والتقليل من وارداتها، والذي يؤدي بدوره إلى التقليل من العجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

مشكلة البحث

من الملاحظ واقعيا أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل ونقاط ضعف متعددة من جميع النواحي، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل من أهمها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقف عائقا أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني وتطوره، ويحد من حرية الصناعة والتجارة الفلسطينية، وهذه الإعاقات والقيود تضع عائقا كبيرا أمام أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لاستثمار أموالهم داخل الاقتصاد الفلسطيني، وتعطيهم توجهات لاستثمار أموالهم خارج هذا الاقتصاد، مما يحرم الاقتصاد الفلسطيني من التطور والتقدم ومواكبة العصر الحديث بشكل قوي ومتين.

إن من أهم المشاكل التي تعترض النهوض الاقتصادي الفلسطيني هو وضع وأداء التجارة الخارجية الفلسطينية، والتي سعت إسرائيل خلال سنوات الاحتلال وما زالت إلى السيطرة عليها، وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن هذا الضعف في أداء الاقتصاد الفلسطيني ينعكس على التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن التجارة الخارجية الفلسطينية محدودة، وواقعة تحت تأثيرات ومعوقات شديدة تحد من حريتها، وبالتالي تعاني هذه التجارة من معوقات ومساوئ عدة، وتجعلها تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي.

من هنا لاحظ فريق البحث أن هذا الموضوع يثير اهتمام وتفكير الكثير من الاقتصاديين والباحثين، ولأن معظم الدراسات السابقة اهتمت بالتركيز على علاقات ثنائية كالعلاقة مع مصر مثلا- رأى فريق البحث أن يدرس هذا الموضوع ويحلله من جميع الجوانب، بسبب عدم وجود دراسات تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل وشامل، آخذا بعين الاعتبار دراسة وتحليل الاتفاق الاقتصادي الموقع بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل (بروتوكول باريس الاقتصادي)، ودراسة واقع التجارة الفلسطينية الخارجية، وذلك في محاولة لتحديد واقع التجارة الفلسطينية الخارجية قوة وضعفا، والارتقاء في وضع أفق مستقبلي لما ستؤول إليه هذه التجارة، أملا في مساعدة متخذي القرار الاقتصادي في تطوير أفق ومستقبل التجارة الخارجية الفلسطينية.

أهمية البحث

بعد توقيع اتفاق السلام؛ برزت الضرورة لإيجاد اتفاق ينظم طبيعة العلاقات الإقتصادية الفلسطينية، ويعطي السلطة الفلسطينية الحرية في ممارسة حقها وحرياتها داخل اقتصادها، ولكن بسبب قوة وضخامة العلاقة الإقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، أجبرت السلطة الفلسطينية على توقيع اتفاق بينها وبين الحكومة الإسرائيلية لتنظيم علاقاتها الإقتصادية، ووقع هذا الإتفاق في ما يسمى ببروتوكول باريس الاقتصادي.

كان بروتوكول باريس الاقتصادي مجحفا في حق الاقتصاد والتجارة الفلسطينية، ويحد من قدرات الفلسطينيين لاتخاذ قرارهم الاقتصادي دون التأثيرات الخارجية عليه، والتجارة الفلسطينية خاصة الخارجية تعاني من مشاكل ومعوقات ونقاط ضعف عديدة خاصة السياسية منها.

من هنا جاء اهتمام فريق البحث بهذا المجال، لدراسة التجارة الخارجية الفلسطينية وتحديد العلاقات المتبادلة بين فلسطين وبلدان العالم الأخرى، لأن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها التي تتناول واقع التجارة الفلسطينية الخارجية بشكل عام ومفصل، وذلك لتحديد الدول التي يعتمد عليها الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي وتلك التي ليس له معها علاقات متبادلة، وتحديد نقاط القوة والضعف التي تعاني منها التجارة الفلسطينية الخارجية، وتحليل الميزان التجاري الفلسطيني قوة أم عجزا، ومعرفة الاتجاه الذي تسير فيه التجارة الفلسطينية الخارجية، أملا في رسم صورة واضحة لهذه التجارة، لمساعدة متخذي القرار الاقتصادي الفلسطيني في ذلك.

إضافة إلى ذلك، تأتي أهمية هذا البحث من الأهمية التي تلعبها التجارة الخارجية الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما سيتم بحثه في الفصل المتعلق بالأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية، وسيقوم فريق البحث هنا بتشخيص التجارة الخارجية الفلسطينية، وتشخيص التبعية والاختلالات في العلاقات بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، وسيتم السعي من قبل فريق البحث للبحث عن البدائل والخيارات التي يستطيع الاقتصاد الفلسطيني استخدامها لتحسين صورة وأداء التجارة الخارجية الفلسطينية.

أسلوب البحث

اعتمد فريق البحث في إجراء وإعداد هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي للتجارة الخارجية الفلسطينية، وذلك ب:

1. تحليل إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالأخص في الفترة الواقعة ما بين عام 1994م و عام 1999م، ومعرفة النتائج التي وصل إليها الإقتصاد الفلسطيني في تبادله التجاري مع البلدان الأخرى، وتحديد الدول التي يعتمد عليها الإقتصاد الفلسطيني في علاقاته التجارية بشكل أساسي، وتحديد اتجاهات التجارة الفلسطينية إلى أين.

2. تحليل بروتوكول باريس الإقتصادي، وتحديد مدى تطبيق ما اتفق عليه على أرض الواقع، وبيان أهميته ومشاكله ومدى ملائمته للتجارة الخارجية الفلسطينية، وتحديد القيود والمعوقات التي وضعها هذا الاتفاق أمام التبادل التجاري الفلسطيني مع دول العالم المختلفة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تحليل بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي اعتبر أساسا للعلاقات الاقتصادية الفلسطينية.
2. معرفة وتحديد الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية.
3. معرفة وتحديد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية.
4. تحديد وتحليل التوزيع السلعي (حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد) للصادرات والواردات الفلسطينية.
5. تحديد وتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية.
6. تحديد المعوقات والقيود التي تحد من حرية التجارة الفلسطينية الخارجية، وتحول دون تطور التبادل التجاري الفلسطيني مع البلدان الأخرى .
7. محاولة استشراق البدائل الممكنة أمام الاقتصاد الفلسطيني لتطوير تجارته الخارجية، ووضع آفاق لذلك، من خلال توضيح دور نظم المعلومات الحديثة في التجارة الخارجية الفلسطينية.

الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها، التي تقوم بدراسة وتحليل بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية من جميع النواحي، حيث توجد بعض الدراسات السابقة، ولكنها تركز على علاقات ثنائية فقط، مثل العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر، والعلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل، كما أن هذه الدراسات لم تعتمد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإنما اعتمدت على بيانات أخرى أعيد تقديرها من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، أما هذه الدراسة فقد اعتمدت جميع البيانات المتعلقة بموضوع البحث هذا.

محاور ومحددات البحث

بالنسبة لمحاور هذا البحث؛ فقد قام فريق البحث بدراسة وتحليل بيانات إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين عامي 1995و1999 فقط، ولم يستطع دراسة الفترة الحالية لعامي 2000 و2001، وهذا يعزى إلى عدم إصدار الأجهزة الفلسطينية المعنية لبيانات هذه الفترة، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لمحددات البحث؛ فقد واجه فريق البحث بعض المشاكل في إعداد هذه الدراسة، تتمثل في التالي:

1. عدم توفر بيانات دقيقة، فنلاحظ وجود بعض الفروقات في البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الفلسطيني عن تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لذلك اعتمد فريق البحث على إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني بشكل رئيسي.
2. قلة المراجع المتوفرة حول موضوع التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث توجد بعض المراجع القليلة جدا، والتي تدرس العلاقات الثنائية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

3. من أهم الصعوبات التي واجهها فريق البحث هي الأوضاع السياسية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، خاصة عمليات الحصار والتضييق التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني، وصعوبة توفير البيانات اللازمة أو الرجوع إلى بعض المصادر، وفي بعض الحالات كان يصعب التقاء فريق البحث ببعضه أو بمشرفه.

الهيكل التنظيمي للبحث

يتكون هذا البحث من سبعة فصول موزعة كالتالي:

الفصل الأول: فصل الإطار العام للبحث (هذا الفصل).

ويتحدث هذا الفصل عن مقدمة عامة للبحث، والسبب الأساسي الداعي لهذه الدراسة، والأهمية الكامنة وراء هذه الدراسة، والأهداف من وراء هذا البحث، وتوضيح الأسلوب الذي اتبعه فريق البحث في إعداد هذه الدراسة.

الفصل الثاني: بروتوكول باريس الاقتصادي.

يحوي هذا الفصل دراسة توصيفية وتحليلية لبروتوكول (اتفاق) باريس الاقتصادي، وهو الاتفاق الموقع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

الفصل الثالث: الأداء العام والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

يتحدث هذا الفصل عن الأداء العام الذي تعيشه التجارة الخارجية الفلسطينية، وتحديد هذا الأداء بشكل دقيق، ومعرفة العوامل التي تؤثر على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، والحديث عن

الأهمية النسبية التي تمثلها التجارة الخارجية الفلسطينية من الناتج المحلي الفلسطيني، ثم التطرق للحديث عن الميزان التجاري الفلسطيني.

الفصل الرابع: التوزيع السلعي للواردات والصادرات الفلسطينية.

ويتحدث هذا الفصل عن دراسة تحليلية لإجمالي الواردات والصادرات الفلسطينية السلعية حسب الأبواب، خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1995و1999، وتوصيف اتجاهات الواردات والصادرات السلعية، والعوامل المؤثرة على اتجاهاتها.

الفصل الخامس: التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الفلسطينية.

ويتحدث هذا الفصل عن دراسة تحليلية لإجمالي الواردات والصادرات الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي لأقطار العالم المختلفة، خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1995و1999، وتوصيف اتجاهات الواردات والصادرات للأقطار المختلفة، والعوامل المؤثرة على اتجاهاتها.

الفصل السادس: نظم المعلومات والتجارة الخارجية الفلسطينية.

يحتوي هذا الفصل على معرفة ماهية نظم المعلومات وأنواعها المختلفة، وتوضيح دورها ومساعدتها في تطوير حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، ومساعدة المختصين في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية الفلسطينية.

الفصل السابع: النتائج والتوصيات.

ويمثل هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من قبل فريق البحث من خلال إعداد هذه الدراسة، والتوصيات التي استخلصها فريق البحث نتيجة هذه الدراسة.

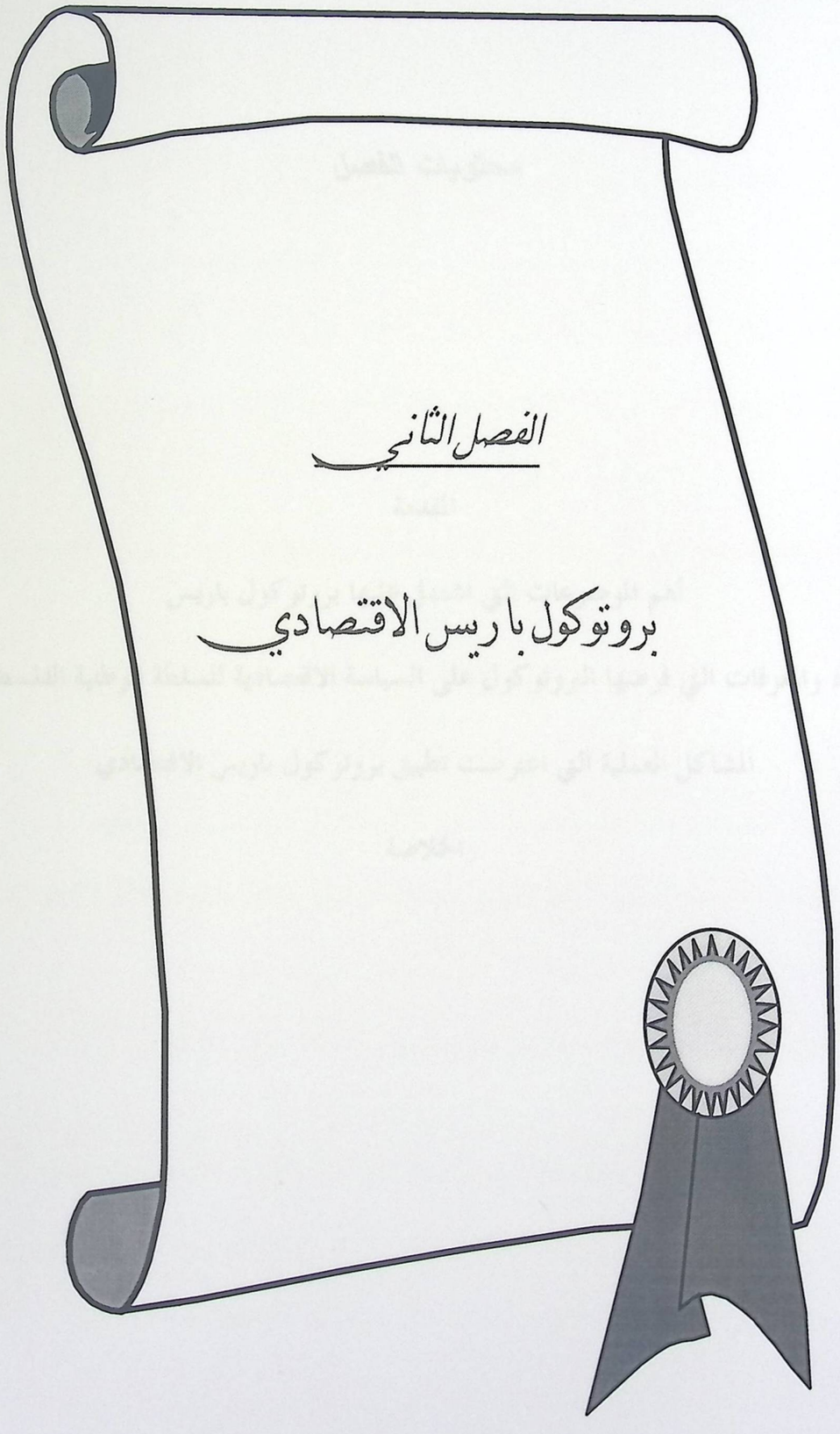

الفصل الثاني

بروتوكول باريس الاقتصادي

محتويات الفصل

المقدمة

أهم الموضوعات التي اشتمل عليها بروتوكول باريس

القيود والمعوقات التي فرضها البروتوكول على السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية

المشاكل العملية التي اعترضت تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي

الخلاصة

بروتوكول باريس الاقتصادي

المقدمة

قبل توقيع اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كان الاقتصاد الفلسطيني وتجارته الخارجية تحت سيطرة وتأثير إسرائيل بشكل عام، وبعد توقيع اتفاق السلام والبدء بتنفيذه، وجد أنه لا يمكن فصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي تماما، فكلاهما معتمدا على الآخر، ومتداخلان في بعضهما، وذلك بسبب الطبيعة الجغرافية التي يعيشها كلا الاقتصادين، وبالتالي برزت أهمية واضحة لإيجاد اتفاق بين الطرفين ينظم طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ومن هنا تم بلورة وإيجاد ما يسمى ببروتوكول (اتفاق) باريس الاقتصادي.

في التاسع والعشرين من إبريل عام 1994 ، وبعد البدء بتنفيذ اتفاقيات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تم الاتفاق ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على وضع أساس لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين الطرفين، وهذا الأساس كان متمثلا في بروتوكول باريس الاقتصادي، وفي ما بعد اعتبر هذا الاتفاق كمرجعية أساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية في تنظيمها لأي علاقة تجارية مع أي قطر آخر، وقد جاء هذا الاتفاق بمضمونه وتنفيذه يميل لصالح إسرائيل، ومجحفا في حق الفلسطينيين، وذلك بسبب وجود الكثير من القيود والعوائق التي تؤثر على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، وهذا ما سيوضح لاحقا.

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تتوقع أن تجني الكثير من المكاسب الاقتصادية من وراء هذا الاتفاق، ولكن بداية كان مضمونه مجحفا في حق السلطة الوطنية الفلسطينية، وكحد أدنى وبعد تنفيذه على أرض الواقع لم تلتزم إسرائيل بتطبيق التزاماتها في هذا الاتفاق، وتنفيذه أصلا لم يكن بالشكل المتفق عليه.

من هنا قرر فريق البحث دراسة وتحليل هذا الاتفاق، واعتباره جزءا أساسيا من البحث، لما له من أهمية مؤثرة على طبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية، فهو أساس لطبيعة العلاقات التجارية المتبادلة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل بشكل خاص، ومع الأقطار الأخرى بشكل عام.

أهم الموضوعات التي اشتمل عليها بروتوكول باريس الاقتصادي[1]

جاء اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994 ليكون حجر الأساس لتحديد طبيعة التعامل الاقتصادي بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وإسرائيل، وقد جاء هذا الاتفاق بعد ما تبين بأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي والعكس، وبالتالي كانت الحاجة ماسة لإيجاد اتفاق بين الطرفين ينظم طبيعة العلاقات الاقتصادية بينهم، وأول خطوة تمت في هذا الاتفاق هو إيجاد لجنة اقتصادية مشتركة بين الطرفين عرفت بم يسمى JEC لمتابعة تطبيق هذا الاتفاق، وعلى هذه اللجنة أن تنشئ لاحقا لجانا فرعية حسب الحاجة بعدد متساو من الأعضاء من الطرفين؛ لحل أي مشاكل واتخاذ القرارات الأزمة.

سياسات الاستيراد

- السلع (A1,A2)[2] التي يستوردها الفلسطينيون أنفسهم؛ يكون للسلطة الوطنية الفلسطينية كافة الصلاحيات والمسؤوليات في وضع السياسات الخاصة بالاستيراد والجمارك، واللجنة الفرعية هي التي ستقرر حاجات السوق الفلسطينية وحسب ما سيتفقون عليه، وهذه التقديرات تحدد كل ستة اشهر من قبل اللجنة الفرعية، أما إذا لم يتفقوا على تقدير حجم السوق الفلسطيني في فترة ما؛ فسيتم اعتماد تقديرات الفترة السابقة وفق النمو السكاني والدخل الفردي ... الخ.

[1] برتوكول باريس الاقتصادي، 1994.

[2] السلع A1 سلع منتجة في البلدان العربية ويستوردها الفلسطينيون، والسلع A2 سلع منتجة في الدول العربية وغيرها ويستوردها الفلسطينيون، والسلع B تضم البنود الغذائية الأساسية وسلع ضرورية لبرنامج التنمية الاقتصادية المستوردة من قبل الفلسطينيين.

- السلع (B) التي تمثل السلع الغذائية الأساسية والضرورية للتنمية المستوردة من قبل الفلسطينيين؛ سيكون للسلطة الوطنية الفلسطينية كامل المسؤوليات لتحديد وتغيير معدلات الجمارك والمكوس عليها.

- السلع الأخرى غير(A1,A2,B) والكميات التي تزيد عن الكميات المحددة؛ فإن المعدلات الإسرائيلية للجمارك والمكوس وغيرها ستكون كحد أدنى لمعدلات السلطة الوطنية الفلسطينية، أما الكميات التي تزيد عن القائمة(A1,A2) فإنه على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتبع نفس سياسات إسرائيل في الاستيراد.

- حدد البروتوكول نسبة القيمة المضافة التي يجب أن تجبيها السلطة الوطنية الفلسطينية عن السلع والخدمات المحلية والمستوردة من قبل الفلسطينيين وهى نسبة 5 1 % - 16 %.

- على كل طرف من الطرفين أن يشعر الطرف الآخر بأي تغيير أو تعديل في سياسته المتعلقة بالاستيراد.

- السلع التي يستوردها الفلسطينيون من الأردن أو أي بلد عربي؛ يتم اتفاق اللجنة الفرعية علي منشأها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية، وخلال هذه الفترة تعتبر السلع على أنها أنتجت محليا إذا توافقت مع خمسة شروط محددة في المادة.

- لكل طرف من الطرفين الحق في إصدار رخص الاستيراد لمستورديه، وكل طرف سيكون مسؤول عن متطلبات وإجراءات تراخيصه.

- السلع (B) وكمياتها (باستثناء A1, A2 وكمياتها) التي تملك فيها السلطة الوطنية الفلسطينية كافة المسؤوليات، سيحتفظ كلا الجانبين بسياساته الاستيرادية والإجراءات التابعة لها، ولكن يحق لإسرائيل فقط أن تدخل من وقت لآخر أي تغييرات في هذه السياسات بداعي الاعتبارات الصحية وحماية البيئة وغيرها، مع إشعار السلطة الوطنية الفلسطينية بذلك.

- بالنسبة لاستيراد السيارات فإن السلطة الوطنية الفلسطينية هي التي تحدد معدلاتها من الجمارك والضرائب عليها، ومقاييسها تكون نفس المقاييس المطبقة في الاتفاقية حسب المادة 10، وللسلطة أن تطالب اللجنة الفرعية بتطبيق مواصفات مختلفة في بعض الحالات، ولكن استيراد السيارات يكون للمستعملة فقط إذا كانت سيارات ركاب، ولكل طرف أن يحدد شروط وظروف نقل المركبات لدى الجانب الآخر.

- بالنسبة للمنتجات البترولية؛ فإن المقاييس الأردنية ستطبق إذا اتفقت مع المقاييس الأوروبية أو الأمريكية، أما المنتجات التي لا تتفق مع المقاييس؛ فإنه يتكون لها لجنة مشتركة تتخذ قرارها حول هذه المنتجات في غضون ستة اشهر، وخلال هذه الفترة يحق للفلسطينيين استيراد البترين حسب احتياجاتهم، على أن:

– يكون هذا البترين ملون بلون مختلف عن البترين في إسرائيل.

— تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية إجراءاتها اللازمة لعدم تسويق هذا البترين في إسرائيل .

ولا يجب أن يتجاوز الفرق في السعر النهائي للبترين في المناطق عن 15 % عن السعر في إسرائيل، وهذا يطبق إذا حصل الاستيراد لمنتجات البترول من مصر أيضا.

- أي استيراد أو تصدير من قبل الفلسطينيين عبر الحدود والمنافذ المتفق عليها عبر إسرائيل؛ فإن هذه الواردات والصادرات تعامل معاملة تجارية متساوية للطرفين.

- نقاط عبور نهر الأردن وقطاع غزة:

– للسلطة الحق في تطبيق كامل مسؤولياتها وصلاحياتها لتطبيق سياسات الاستيراد من جمارك وضرائب على شحن البضائع، وسيكون موظفو الجمارك الفلسطينيين موجودون لتحصيل الجمارك والتفتيش، بالإضافة إلى وجود موظفي الجمارك الإسرائيليين للحصول على نسخة من الوثائق المتعلقة بالشحنة، وفي حالة الاختلاف على تخليص شحنة ما ستؤخر لمدة أقصاها 48 ساعة حتى تحلها اللجنة الفرعية.

– أما بالنسبة للمسافرين؛ فإنه يجب وجود موظفي الجمارك الفلسطينيين للتفتيش وتحصيل الضرائب، بالإضافة لوجود الموظفين الإسرائيليين بشكل غير مرئي، ولهم أن يطالبوا بتفتيش الحقائب.

- ستكون مقاصة الإيرادات (تسوية و تصفية) من كل ضرائب وجبايات الاستيراد بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، قائمة على مبدأ مكان المقصد النهائي، وبالإضافة إلي ذلك، فإن هذه الإيرادات الضريبية سوف تخصص للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى لو قام مستوردون إسرائيليون بالاستيراد عندما يكون المقصد النهائي المذكور بوضوح في مستندات الاستيراد هو مؤسسة مسجلة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وتمارس نشاطها التجاري في المناطق، وستتم مقاصة هذا الإيراد في غضون ستة أيام عمل من يوم تحصيل الضرائب و الرسوم المذكورة.

القيود والمعوقات التي فرضها البروتوكول على السياسات التجارية للاقتصاد الفلسطيني

- نص الاتفاق على أن الفلسطينيين لا يجوز لهم أن يستوردوا أي كمية من السلع A1 أو A2 من البلدان العربية أو الإسلامية إلا بموافقة الطرف الآخر (إسرائيل)، وإقراره أن هذه الكمية تتناسب مع حاجة السوق الفلسطينية، ومن هنا نرى أنه ليس للفلسطينيين الحرية الكاملة في الاستيراد للكميات التي يريدونها، مما يجعلها تابعة بشكل مباشر للسياسات الإسرائيلية، وأيضا هذا يسهل على الجانب الإسرائيلي منع الفلسطينيين من استيراد سلع أو كميات معينة من بعض السلع بحجة عدم حاجة السوق الفلسطيني لهذه السلع، بالرغم من أنه قد تكون السلطة الوطنية الفلسطينية في أمس الحاجة لهذه السلع ، مما يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني.

- نص الاتفاق على أن حاجة السوق الفلسطيني سوف تقدر من قبل اللجنة الفرعية فيما يتعلق بالقوائم (A1,A2,B)، وهذه التقديرات تجدد كل ستة أشهر فقط، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق على تقدير حاجة السوق الفلسطيني؛ فإنه سيتم اعتماد التقديرات السابقة، ومن هنا نلاحظ محدودية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على زيادة وارداته حسب ما يراه مناسبا، بل يجب على

الفلسطينيون إذا أرادوا زيادة حجم وارداتهم، أن ينتظروا ستة أشهر أخرى لطرح هذه الفكرة على اللجنة الفرعية، وقد توافق اللجنة على هذه الزيادة أو لا، فمن هنا نرى أنه إذا لم توافق اللجنة على هذه الزيادة؛ فإن على الفلسطينيين استيراد الكميات المتفق عليها في الفترة السابقة حتى ولو لم تغطي حاجة السوق الفلسطيني، وأنه يجب عليهم الانتظار ستة أشهر أخرى لطرح فكرة زيادة وارداتهم وهكذا، وقد تدخل هذه العملية في دوامة غير متناهية سببها الرئيسي السياسات الإسرائيلية العدائية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، ومنعا لأي تقدم وتطور لهذا الاقتصاد.

- فرض الاتفاق على السلطة الوطنية الفلسطينية في حالة وجود كميات تتجاوز تلك المحددة والمتفق عليها من قبل اللجنة الفرعية، أو مواد لم تحدد في القوائم A1,A2,B1 ؛ أنه يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية استخدام المعدلات الإسرائيلية للجمارك والمكوس وضرائب المشتريات والجبايات والرسوم والأعباء الأخرى كحد أدنى بالنسبة لها، أي أن السلطة الوطنية الفلسطينية سوف ترفع من قيمة الضرائب المفروضة على هذه الكميات، وبالتالي زيادة التكاليف والأعباء على التاجر الفلسطيني المستورد، وهذا قد يؤدي إلى خسارة وقلة أرباح التاجر الفلسطيني، وبهذه العملية يكون الجانب الإسرائيلي هو المستفيد الأول؛ فهو من جهة قام عمليا بوضع عراقيل أمام استيراد كميات زيادة على المتفق عليها، ومن جهة أخرى زيادة توجه التاجر الفلسطيني إلى الاستيراد عن طريق إسرائيل، وذلك للتقليل من التكاليف والأعباء التي يتحملها، وهذا يؤدي إلى استفادة الطرف الإسرائيلي من هذه العملية.

- يتيح الاتفاق لإسرائيل أن تدخل من وقت لآخر أي تغييرات في كل من سياسات الاستيراد، وإجراءات الجمارك، وسياسات ترخيص الاستيراد ومقاييس السلع المستوردة، وبما أن الاتفاق ينص على أن الجانبان (الفلسطيني والإسرائيلي) سيحتفظان بنفس سياسات الاستيراد وإجراءات الجمارك

وسياسات الترخيص؛ فإن الجانب الفلسطيني سيكون تابع لكل ما تمليه عليه السياسات الإسرائيلية، وهنا نلاحظ أن الجانب الفلسطيني سيكون مثل الموظف الذي ينفذ أوامر مديره دون أن يكون له أي تأثير في هذه القرارات أو الأوامر، وبشكل عام فإن هذا البند يعمل على زيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

- ومن القيود الأخرى التي فرضها بروتوكول باريس على السلطة الوطنية الفلسطينية هو أنه يحق للفلسطينيين استيراد مركبات مستعملة فقط، ومن موديل لا يزيد عن ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد، وهذا القيد جاء استمرارا للقيود الإسرائيلية الأخرى التي تحد من فرصة تقدم وتطور الاقتصاد الفلسطيني، وإبقاء هذا الاقتصاد تحت رحمة وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي.

- نص بروتوكول باريس على أنه في حالة الاختلاف حول تخليص أي شحنة؛ فإن الشحنة ستأخر للتفتيش لمدة أقصاها 48 ساعة، وبالطبع فإن هذه المادة تنطبق فقط على الشحنات الخاصة بالتجارة الفلسطينية، وتأخير الشحنة لهذه المدة يترتب عليه أعباء وتكاليف أخرى يتحملها التاجر الفلسطيني، وهذه الأعباء قد تتمثل في عدم وصول الشحنة في الوقت المحدد بالنسبة للتاجر، بالإضافة إلى تعرض المواد للتلف في هذه الفترة، خاصة إذا كانت الشحنة تحوي مواد تحتاج إلى عناية وظروف خاصة، وقد تتعرض أيضا المواد للتلف خلال عمليات التفتيش التي يقوم بها الجانب الإسرائيلي بدواعي أمنية، وهذا كله يؤثر سلبا على التاجر الفلسطيني، الذي بدوره يعتبر داعما للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي يؤثر سلبا على هذا الاقتصاد.

- أعطى الاتفاق الحق للإسرائيليين أن يكونوا متواجدين في خط الجمارك الفلسطيني، وأن يطالبوا بتفتيش الحقائب وتحصيل الضرائب المستحقة، وأنه في حالة الشك سيقوم موظف فلسطيني بالتفتيش في حجرة منفصلة بوجود موظف إسرائيلي، وهذا يدل ويؤكد على عدم استقلالية موظفي الجمارك الفلسطينيين، وأن الجانب الإسرائيلي هو المسيطر بشكل فعلي على المعابر والحدود، سواء كانت تحت سيطرة إسرائيلية أو فلسطينية، وبالتالي فإن كلمة الفصل للجانب الإسرائيلي.

المشاكل العملية التي اعترضت تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي[1]

- حجز الشحنات المستوردة لصالح مستوردين فلسطينيين.
- الإبقاء على الكميات التي اتفق عليها من السلع الواردة في القوائم (A1,A2,B) دون زيادة منذ توقيع هذا الاتفاق.
- اتلاف البضائع المستوردة في العديد من الحالات تحت حجج واهية، أهمها التفتيش الأمني؛ والذي يقوم المستورد الفلسطيني بدفع تكاليفه.
- حجز مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من ايرادات الجمارك على السلع المستوردة لفترات طويلة.
- تغيير السياسات التجارية الإسرائيلية دون ابلاغ الجانب الفلسطيني والمستوردين أو المصدرين الفلسطينيين بتلك التغييرات، مما أدى إلى إرباكات كبيرة للتجارة الفلسطينية.

[1] وزارة الاقتصاد والتجارة، الخليل – فلسطين.

الخلاصة

شكل بروتوكول باريس –كما نص- أرضية العمل لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني، ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقا لخطته الخاصة للتنمية وأولوياته، ويعترف الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع الأسواق الأخرى، وبالحاجة لخلق مناخ أفضل لشعبيهما ومواطنيهما.

وبموجب اتفاق باريس الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية؛ تقوم إسرائيل بجمع الضرائب والرسوم والجمارك المفروضة عل الواردات الفلسطينية وعبرها لحساب السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى ضرائب الدخل المقتطعة من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وتقوم بتحويلها إليها وفق آلية عرفت بالمقاصة نص عليها الاتفاق، وبسبب سيطرة إسرائيل على المعابر الفلسطينية واعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في تجارتها الخارجية بالصورة الكبيرة التي بيناها، وفرض إسرائيل قيود على التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال هذا الاتفاق، أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي وتحت رحمته بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

وبالرغم من وجود البعض من البنود التي كانت في هذا الاتفاق في صالح التجارة الخارجية الفلسطينية، بالمقارنة مع ما كان سائدا زمن الاحتلال وقبل مولد السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه لا يوجد هناك آلية للضغط على الجانب الإسرائيلي لتطبيق هذا الاتفاق بحذافيره، سواء من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أو من قبل المجتمع الدولي، مما جعل إسرائيل تنفرد في قراراتها، وتعمل على تقييد الاقتصاد الفلسطيني أكثر فأكثر عن طريق تقييد تجارته الخارجية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة الجانب الإسرائيلي، وتبين ذلك جليا بعد تطبيق هذا الاتفاق على أرض الواقع، واصطدامه وتوليده للعديد من المشاكل بين الطرفين.

وأخيرا جاء هذا الاتفاق في معظمه متماشيا مع الرغبات والمصالح الإسرائيلية، ومجحفا بحق السلطة الوطنية الفلسطينية.

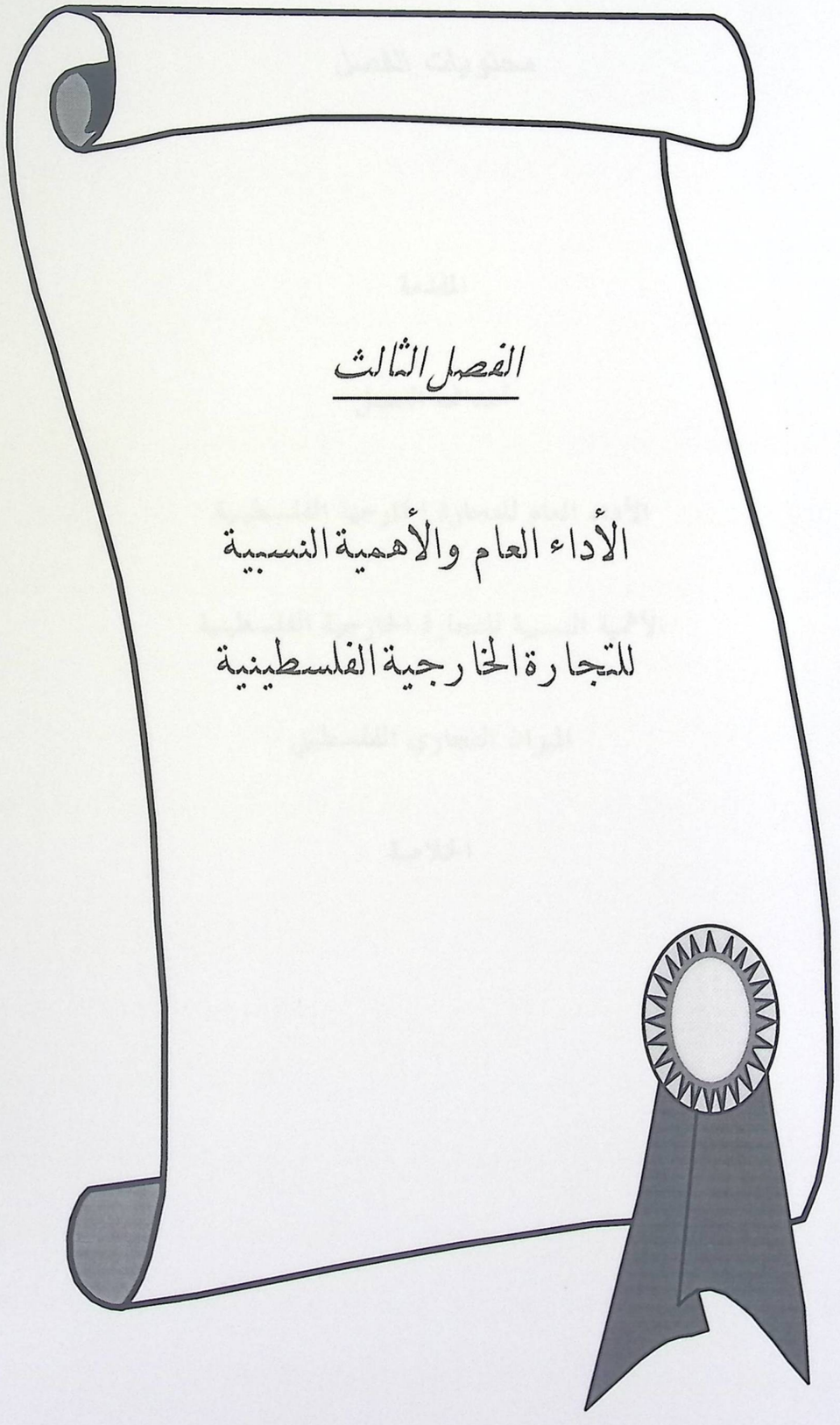

الفصل الثالث

الأداء العام والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية

محتويات الفصل

المقدمة

أهداف الفصل

الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية

الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية

الميزان التجاري الفلسطيني

الخلاصة

الأداء العام والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية

المقدمة

بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية، وبعد توقيع اتفاق باريس الاقتصادي مع إسرائيل؛ أصبح للاقتصاد الفلسطيني نوعا من الاستقلالية، وهامش من الحريات –ولو كان نظريا–، وأصبح ينظر إلى الاقتصاد الفلسطيني كوحدة مستقلة عن غيره.

جاء الاهتمام بعد عام 1995 منصبا على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني الوليد وتطويره، فقد شعر المواطنون الفلسطينيون ببعض الاستقرار والأمن، مما انعكس على الاقتصاد الفلسطيني بشكل إيجابي؛ فقد أنشأت الكثير من المصانع والمعامل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وقامت الكثير من العلاقات التجارية بين فلسطين وأقطار العالم الأخرى، وكان طموح الفلسطينيين في تطوير والنهوض بهذا الاقتصاد كبيرا، إلا أن الظروف المحيطة بهذا الاقتصاد كانت أقوى من الجميع، سواء ظروف سياسية كالعلاقات التي تربط فلسطين بإسرائيل، أو ظروف اقتصادية تتعلق بكون الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا ناميا وحديثا، يفتقر إلى الكثير من عوامل التطور والنمو.

جاء تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي من قبل الإسرائيليين محبطا للآمال وعلى غير المتوقع من قبل الفلسطينيين، ورغم احتواء هذا الاتفاق على الكثير من العوائق والقيود التي ساعدت في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بكل ما جاء بهذا الاتفاق، ولم تكن هناك آلية سواء فلسطينية أو دولية تجبر إسرائيل على الالتزام به، مما أدى إلى زيادة تحكم إسرائيل بهذا الاقتصاد، وخاصة الجزء المتعلق بالتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث تشكل التجارة الفلسطينية مع إسرائيل في المتوسط ما نسبته 82 % من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية.

تلعب التجارة الخارجية الفلسطينية دورا هاما في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشكل نسبة التبادل التجاري الفلسطيني في المتوسط ما نسبته 59 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، وهذه النسبة تبين مدى أهمية التجارة الخارجية الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني، حيث أن أي تغير يطرأ على هذه التجارة يؤثر على الاقتصاد والناتج المحلي الفلسطيني، ومن هنا رأى فريق البحث أنه من الضروري التعرف على الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية، وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني وناتجه المحلي، وتأثير هذا الأداء على الميزان التجاري الفلسطيني.

أهداف الفصل

1. معرفة وتحديد الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية في الفترة 1995-1999م.
2. تحديد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.
3. التعرف على الميزان التجاري الفلسطيني ما بين عامي 1995-1999م.

الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية

أصبح اتفاق باريس الاقتصادي –بعد البدء بتطبيقه– أساسا للعلاقات التجارية الخارجية التي تربط فلسطين بأقطار العالم الأخرى، حيث أن كل الاتفاقات التي تبرمها السلطة مع هذه الدول ترتكز بشكل أساسي على هذا الاتفاق، وعمليات التبادل التجاري وطبيعتها، والإجراءات المتعلقة بها من ضرائب وعمليات تفتيش على المعابر والموانئ، وأنواع وكميات السلع المسموح باستيرادها من قبل الفلسطينيين؛ كل هذه الأمور تم تحديد طبيعتها وأسلوبها في هذا الاتفاق، ويعتبر بروتوكول باريس

الاقتصادي من أهم الأسباب التي كرست تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وحدت من قدرته على النمو والتطور، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية الفلسطينية.

يتبين من الشكل (1-3) أن إجمالي الواردات الفلسطينية بلغت في المتوسط 2183.376 مليون دولار، وذلك خلال الفترة ما بين 1995-1999، حيث قدرت بمبلغ 1658.191 مليون دولار في العام 1995، وكانت هذه أقل قيمة سجلتها الواردات الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 12 % سنويا، وشكل إجمالي الواردات الفلسطينية في المتوسط ما نسبته 51 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، وقد سجلت الواردات الفلسطينية أعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت 2628.971 مليون دولار.

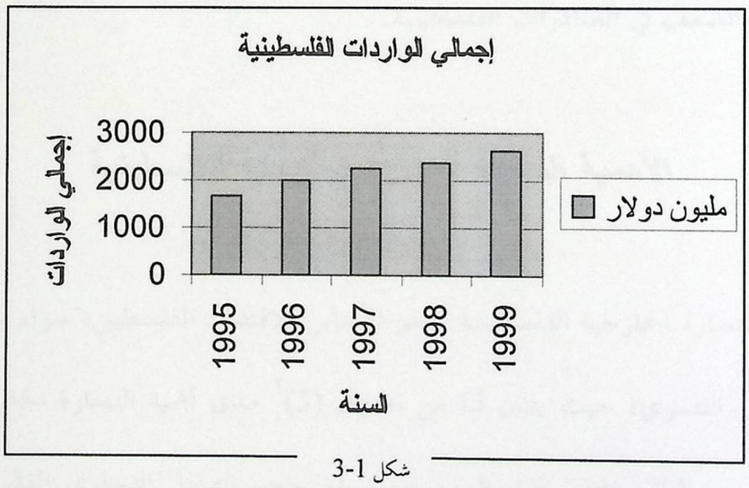

شكل 1-3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات الفلسطينية؛ فيبين الشكل (2-3) أن إجمالي هذه الصادرات بلغ في المتوسط 376.612 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 394.177 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التذبذب من سنة لأخرى بمعدل نمو قدره 0.75 % سنويا، وشكلت هذه الصادرات في المتوسط ما نسبته 8 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1996، حيث بلغت 339.467 مليون دولار، وأعلى قيمة لها بلغت 394.846 مليون دولار في العام 1998.

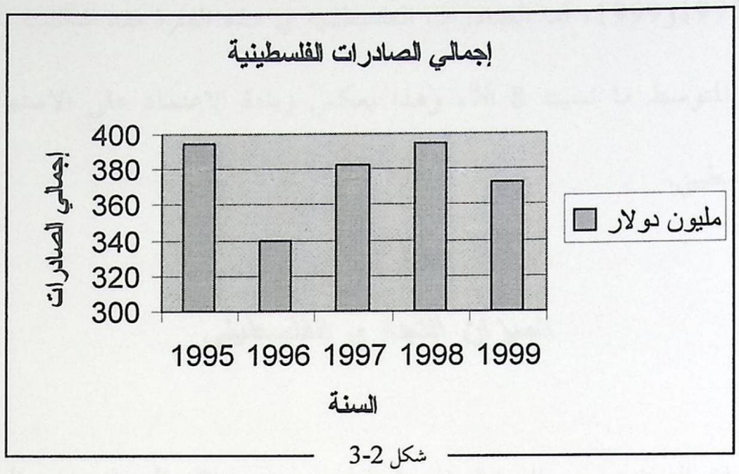

شكل 2-3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إن الزيادة في الواردات بشكل مستمر تشير إلى أن التوجه العام للاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الخارج عموما وإسرائيل خصوصا لتلبية الطلب المحلي، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري، خاصة في ظل التذبذب والضعف في الصادرات الفلسطينية.

الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية

تشكل التجارة الخارجية الفلسطينية حجر الأساس للاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث حجمه أو تأثيره البنيوي والتنموي، حيث يتبين لنا من جدول (5)[1] مدى أهمية التجارة الخارجية الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي الفلسطيني، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الفلسطيني بين عامي 1995و1999 في المتوسط 2559.988 مليون دولار؛ أي ما نسبته 59 % من متوسط إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الاقتصاد الفلسطيني –بشكل عام– في حالة تراجع مستمر، بحيث يوجد زيادة مستمرة في معدلات النمو للواردات الفلسطينية، مع تذبذب وتراجع في معدلات النمو للصادرات، حيث شكلت نسبة إجمالي الواردات الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 51

[1] ملحق جدول (5) .

% ما بين عامي 1995و1999، أما الصادرات الفلسطينية في هذه الفترة فقد شكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما نسبته 8 %، وهذا يعكس زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي للسوق الفلسطيني.

الميزان التجاري الفلسطيني

يعتبر الميزان التجاري من العوامل المهمة التي يتم من خلاله التعرف على الوضع الاقتصادي لأي دولة، وما إذا كان هذا الاقتصاد في نمو وتطور أم في تراجع، حيث يتم معرفة ما إذا كان هناك فائض في الميزان التجاري أو عجز عن طريق المقارنة بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، وذلك بطرح إجمالي الواردات من إجمالي الصادرات، وهذه العملية تفيد الدولة في وضع أو تعديل خططها الاقتصادية بما يحقق المصلحة لاقتصاد تلك الدولة.

يأتي الفائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة إجمالي الصادرات عن إجمالي الواردات، ويكون هذا مؤشر على ارتفاع معدلات الإنتاج في الاقتصاد، ويؤدي الفائض إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد بمجموع الاستهلاك والاستثمارات في الاقتصاد والإنفاق الحكومي داخل الاقتصاد وصافي الميزان التجاري (إجمالي الصادرات مطروحا منها إجمالي الواردات)، أما العجز في الميزان التجاري فيأتي نتيجة لزيادة إجمالي الواردات عن إجمالي الصادرات، وهو مؤشر على تراجع معدلات الإنتاج في الاقتصاد، ويؤدي العجز إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني؛ فهو يعاني من عجز مستمر ومزمن، فالعجز في الميزان التجاري الفلسطيني كان وما زال في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يتبين من الشكل (3-3) أن العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بين عامي 1995و1999 كان يبلغ في المتوسط 1806.764 مليون دولار، حيث قدر بمبلغ 1264.014 مليون دولار في العام 1995، وقد كانت هذه أقل قيمة سجله العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، ثم أخذ هذا العجز في التزايد بمعدل نمو 15 % سنويا، فقد وصل إلى أعلى قيمة له في العام 1999، حيث قدر بمبلغ 2256.823 مليون دولار.

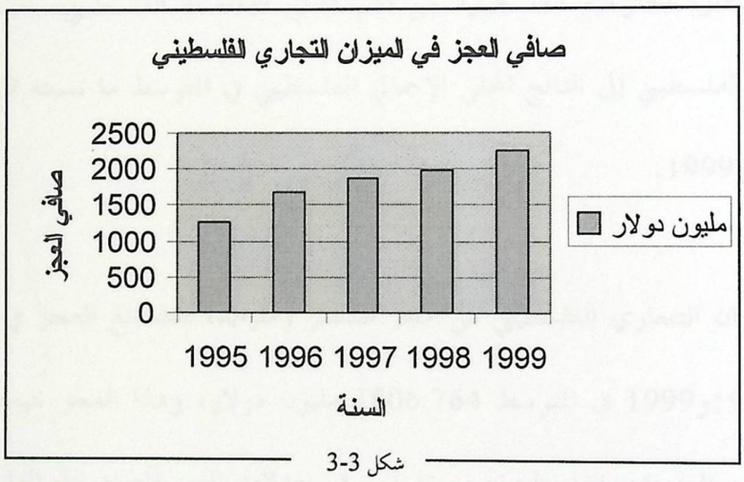

شكل 3-3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

هذا العجز في الميزان التجاري جاء نتيجة الفرق الشاسع بين إجمالي الواردات وإجمالي الصادرات الفلسطينية، حيث أن إجمالي الواردات الفلسطينية –كما سبق- في تزايد كبير ومستمر، مقارنة مع إجمالي الصادرات الفلسطينية المتذبذبة والقليلة نسبيا، وهذا الفرق يتم تغطيته من خلال المنح والقروض التي تحصل عليها السلطة الوطنية الفلسطينية من الدول المانحة، بالإضافة إلى حوالات العمالة الفلسطينية في إسرائيل والخارج.

أما بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني؛ فهو يعاني من عجز مستمر ومزمن، فالعجز في الميزان التجاري الفلسطيني كان وما زال في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يتبين من الشكل (3-3) أن العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بين عامي 1995و1999 كان يبلغ في المتوسط 1806.764 مليون دولار، حيث قدر بمبلغ 1264.014 مليون دولار في العام 1995، وقد كانت هذه أقل قيمة سجله العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، ثم أخذ هذا العجز في التزايد بمعدل نمو 15 % سنويا، فقد وصل إلى أعلى قيمة له في العام 1999، حيث قدر بمبلغ 2256.823 مليون دولار.

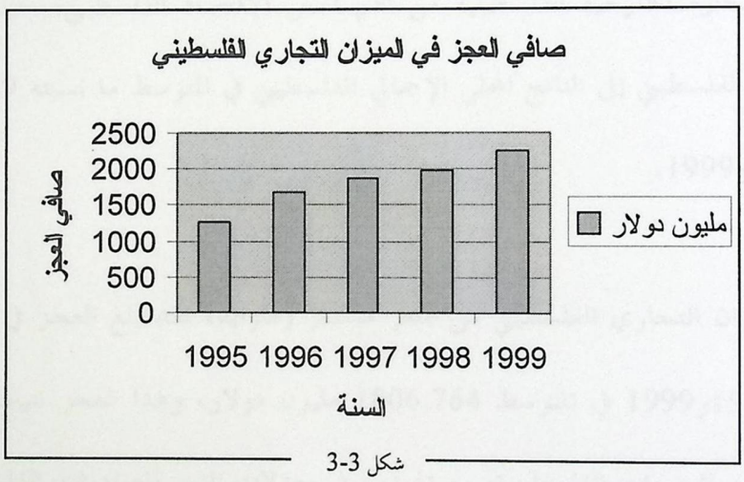

شكل 3-3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

هذا العجز في الميزان التجاري جاء نتيجة الفرق الشاسع بين إجمالي الواردات وإجمالي الصادرات الفلسطينية، حيث أن إجمالي الواردات الفلسطينية –كما سبق- في تزايد كبير ومستمر، مقارنة مع إجمالي الصادرات الفلسطينية المتذبذبة والقليلة نسبيا، وهذا الفرق يتم تغطيته من خلال المنح والقروض التي تحصل عليها السلطة الوطنية الفلسطينية من الدول المانحة، بالإضافة إلى حوالات العمالة الفلسطينية في إسرائيل والخارج.

الخلاصة

يتبين لنا من كل ما سبق أن الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر، بحيث توجد هناك زيادة مستمرة في حجم الواردات الفلسطينية، وتذبذب وقلة في حجم الصادرات الفلسطينية، وذلك لأن الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا محدودا مقيدا بالكثير من العوائق السياسية والاقتصادية، ناهيك عن الضعف العام في قدرات الإنتاج المحلي الفلسطيني.

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية من أهم أسس الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكلت نسبة التبادل التجاري الفلسطيني إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في المتوسط ما نسبته 59 %، وذلك ما بين عامي 1995و1999.

يعني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز مستمر ومتزايد، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري ما بين عامي 1995و1999 في المتوسط 1806.764 مليون دولار، وهذا العجز نتيجة الزيادة والنمو المستمر في معدلات الواردات الفلسطينية، مع تذبذب في معدلات النمو للصادرات الفلسطينية.

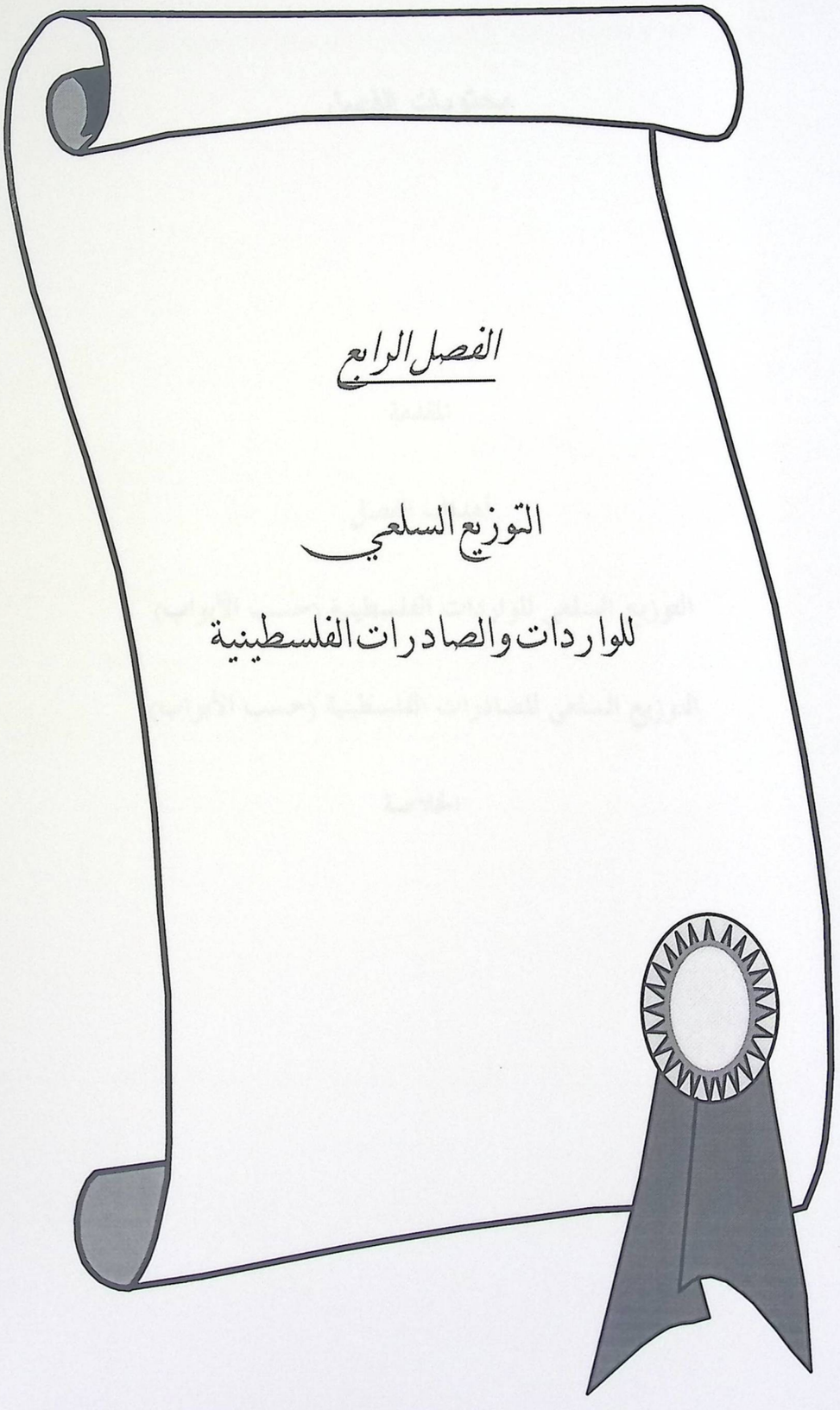

الفصل الرابع

التوزيع السلعي

للواردات والصادرات الفلسطينية

الواردات والصادرات الفلسطينية السلعية حسب الأبواب[1]

المقدمة

تشكل التجارة الخارجية الفلسطينية أهمية كامنة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث حجمه أو تأثيره البنيوي والتنموي، فقد شكلت نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني عام 1999 أكثر من 60 %، ومن هنا وبعد مرور أكثر من خمسة سنوات على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، قمنا في هذا الفصل بدراسة وتوصيف الواردات والصادرات الفلسطينية حسب الأبواب السلعية ما بين عامي 1995 و1999 ، وتأثير وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه الواردات أو الصادرات، سواء تأثير إيجابي أو سلبي، ومن البيانات الإحصائية نلاحظ أن الاقتصاد الفلسطيني –بشكل عام– في حالة تراجع مستمر، بحيث يوجد زيادة مستمرة في معدلات النمو للواردات السلعية، وتذبذب في معدلات التصدير،وهذا يعكس زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، وذلك بالرغم من وجود بعض الزيادة في الصادرات السلعية المحدودة.

إن التذبذب في معدلات النمو للصادرات السلعية تعكس حقيقة التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والخارج، والتي تعتبر من أهم مكونات الدخل القومي الفلسطيني المتاح للتصرف.

[1] مصدر البيانات والأشكال التوضيحية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

لا بد هنا من الإشادة بأن أكبر مشكلة تواجه الاقتصاد الفلسطيني هو السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، والتي تعمل على إعاقة هذا الاقتصاد من التقدم والنمو، وينعكس هذا على التجارة الخارجية الفلسطينية، والمشكلة الأخرى تتمثل في محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وزيادة درجة تركز المبادلات التجارية على إسرائيل، حيث تشكل نسبة التبادل التجاري مع إسرائيل أو عبرها نحو 90 % من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية.

أهداف الفصل

1. تحليل وتوصيف التجارة الخارجية الفلسطينية حسب الأبواب السلعية.
2. معرفة وتحديد الأبواب السلعية المؤثرة بشكل أساسي على التجارة الخارجية الفلسطينية.
3. تحديد العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية الفلسطينية حسب الأبواب.

التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية (حسب الأبواب)

تحوي النقاط التالية عملية توضيح للواردات السلعية الفلسطينية حسب الأبواب، وتحليل لهذه الواردات خلال عامي 1995و1999، وبيان اتجاهات هذه الواردات، والعوامل المؤثرة عليها.

أولا: واردات الأغذية والحيوانات الحية.

يبين الشكل (1-4) أن الواردات الفلسطينية من الأغذية والحيوانات الحية كانت تبلغ في المتوسط 439.015 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 224.490 مليون دولار في العام 1995، وكانت هذه أقل قيمة سجلتها هذه المجموعة، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 33 % سنويا، وكانت هذه الواردات في المتوسط تمثل ما نسبته 21 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أعلى قيمة لها

في العام 1999 حيث بلغت ما قيمته 620.598 مليون دولار، ويمكن تفسير هذا التوجه إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء علاقات وتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع بعض الدول، أدت بدورها إلى زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في الاستهلاك الذي يتماشى مع الزيادة الطبيعية في النمو السكاني، ومن هنا فإن إسرائيل تصدر ما قيمته 350 مليون دولار في المعدل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من هذه المجموعة، وأصبحت المصدر الرئيسي لتدفق هذه السلع إلى ضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانت إسرائيل منتجة ومصدرة لها أو تستوردها من الخارج، ثم تعيد تصديرها إلى الأسواق الفلسطينية، وهذا كله فوت الفرصة على الاقتصاد الفلسطيني للاستيراد المباشر من الأسواق الخارجية، ويمكن أن يعزى في ذلك إلى فرض إسرائيل العديد من القيود ومنها قيود الصحة والبيئة والمقاييس ... الخ على هذه المجموعة، ما أدى إلى احتكار إسرائيل للأسواق الفلسطينية.

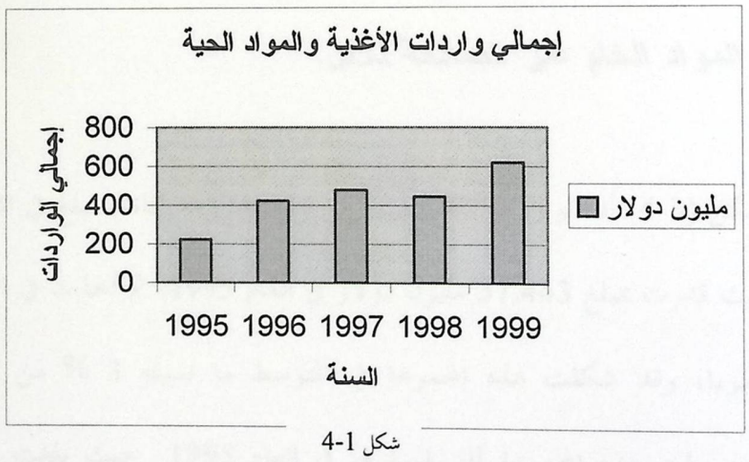

شكل 1-4

ثانيا: واردات المشروبات والتبغ.

تظهر البيانات الواردة في الشكل (2-4)؛ أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة كانت تبلغ في المتوسط 86.258 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 73.849 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التذبذب بمعدل نمو قدره 8 % سنويا، وشكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 4 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1997 حيث بلغت 70.461 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1996 حيث بلغت 107.576 مليون دولار، ويرجع هذا السبب إلى أن

دولار، وأعلى قيمة في العام 1997 حيث بلغت 75.667 مليون دولار، ويرجع هذا التوجه إلى حاجة السوق الفلسطيني للمواد الأولية التي تدخل في التصنيع مثل الجلود الخام والورق والعجائن والفلين والخشب، وعدم إمكانية توفير هذه المواد محليا.

رابعا: واردات الوقود المعدني والمزلقات المعدنية.

يتضح من الشكل (4-4) أن الواردات الفلسطينية من الوقود المعدني والمزلقات المعدنية كانت تبلغ في المتوسط 346.249 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 218.938 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 20 % سنويا، حيث شكلت في المتوسط ما نسبته 16 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1995 حيث بلغت 218.938مليون دولار ، وأعلى قيمة لها في العام 1998 حيث بلغت 409.881 مليون دولار، ويمكن تفسير هذا التوجه إلى عدم توفر هذه المواد محليا، حيث تغطي الاقتصاد الفلسطيني حاجته من هذه المواد عن طريق الاستيراد من الدول الأخرى وخاصة من إسرائيل، حيث أدى الاحتكار والقيود التي تمارسها إسرائيل على السوق الفلسطينية إلى تقليل إمكانية الاستيراد من الدول الأخرى إلى حد الصفر تقريبا، حيث يتم استيراد مشتقات البترول والغاز من إسرائيل فقط، والتي تقوم بدورها بإعادة تصدير مشتقات البترول التي تستوردها من الأسواق العالمية إلى الأسواق الفلسطينية.

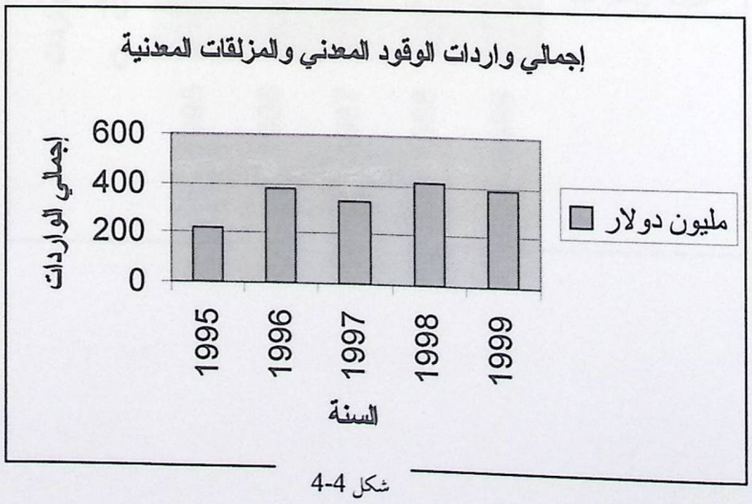

شكل 4-4

خامسا: واردات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية.

من الشكل (5-4) نرى أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة بلغت في المتوسط 20.918 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 20.703 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التراجع بمعدل 3 % سنويا، حيث شكلت في المتوسط ما نسبته 1 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت هذه المجموعة أقل قيمة لها في العام 1999 حيث بلغت 17.582 مليون دولار ، وأعلى قيمة لها في العام 1997 حيث بلغت 23.880 مليون دولار، والسبب هنا أن السوق الفلسطيني لا يعتمد كثيرا على استيراد هذه السلع من الخارج، والدليل على هذا قلة وانعدام التصدير تقريبا من هذه المجموعة.

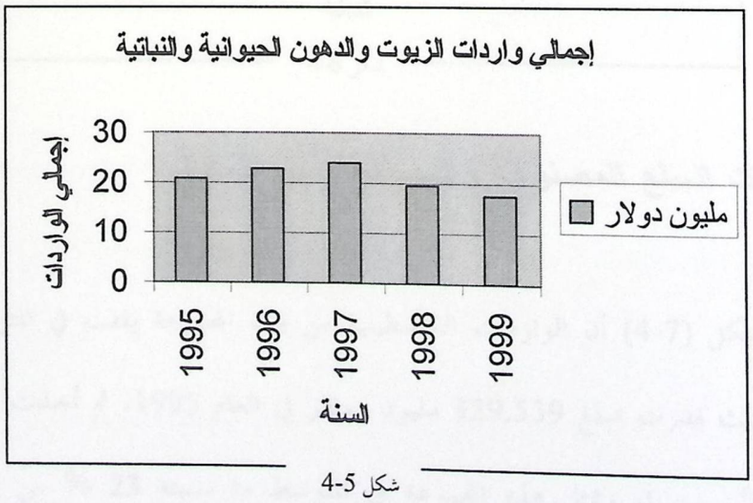

شكل 5-4

سادسا: واردات المواد الكيماوية والأدوية.

يظهر الشكل (6-4) أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة قد بلغت في المتوسط 156.644 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 91.859 مليون دولار خلال العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 20 % سنويا، وقد شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 7 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وتشكل الواردات الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي من هذه المجموعة أكثر من 80%، وذلك بسبب الاستيراد من السوق الإسرائيلية بشكل أساسي، والقيود الأمنية والصحية المشددة التي تفرضها إسرائيل على هذه المجموعة.

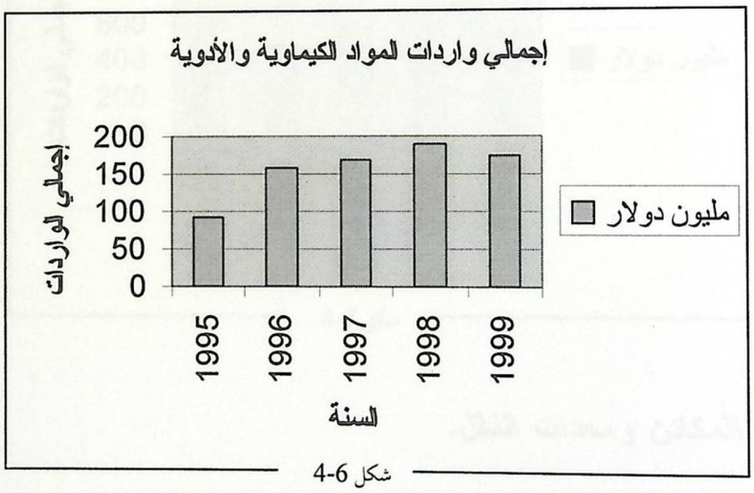

شكل 6-4

سابعا: واردات السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة.

يبين الشكل (7-4) أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة بلغت في المتوسط 496.112 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 329.539 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 14 % سنويا، وتمثل هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 23 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لهذه المجموعة في العام 1995 حيث بلغت 329.539 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1997 حيث بلغت 577.746 مليون دولار، ويمكن إرجاع السبب في هذه

الاقتصاد الفلسطيني من إنشاء للمصانع وتشجيع للاستثمارات، وهذا كله عمل على زيادة الطلب بشكل كبير من هذه المجموعة.

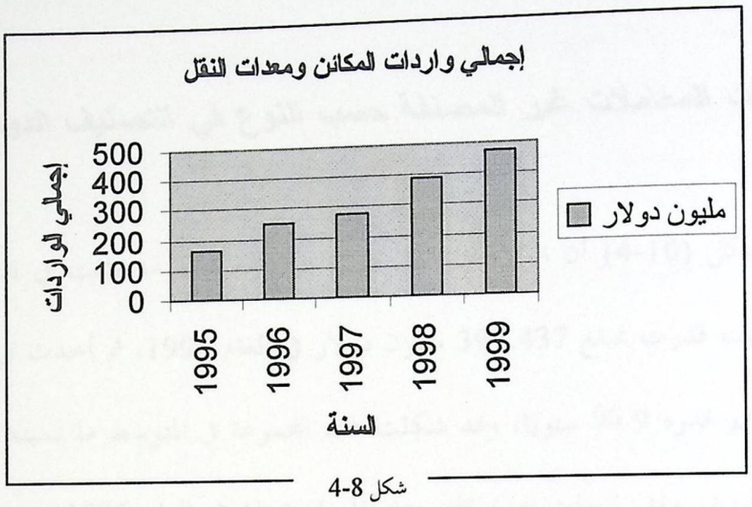

شكل 8-4

تاسعا: واردات المصنوعات المتنوعة.

يظهر من الشكل (9-4) أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة بلغت في المتوسط 162.940 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 101.883 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 25 % سنويا، وشكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 7 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لهذه المجموعة في العام 1995 حيث بلغت 101.883 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999 حيث بلغت 253.718 مليون دولار، وتشمل هذه المجموعة على

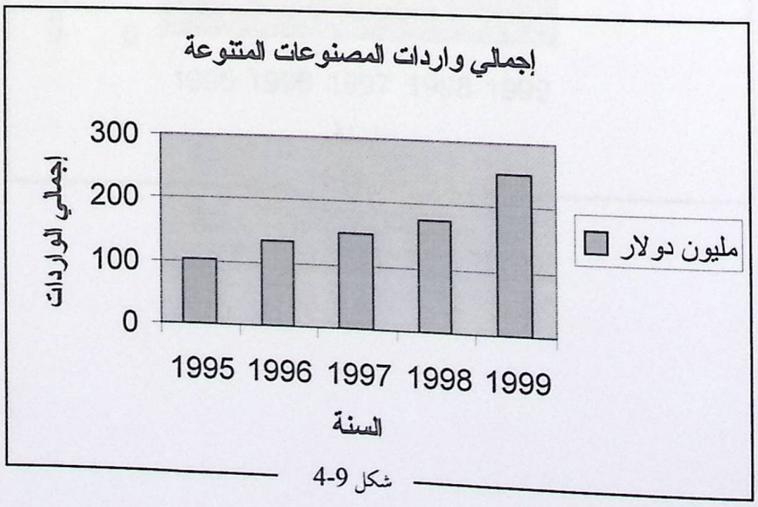

شكل 9-4

سبيل المثال الأدوات الصحية والأثاث والملابس والأحذية بأنواعها، بالإضافة إلى الأدوات العلمية والطبية، وتبلغ الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة ضعف الصادرات الفلسطينية منها.

عاشرا: واردات المعاملات غير المصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي.

يبين الشكل (10-4) أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة بلغت في المتوسط 87.768 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 397.437 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التراجع بشكل كبير جدا بمعدل نمو قدره 9 % سنويا، وقد شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 4 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت هذه المجموعة أقل قيمة لها في العام 1996 حيث بلغت 5.013 مليون دولار، وأعلى قيمة لها كانت في العام 1995 حيث بلغت 397.437 مليون دولار، ويمكن إرجاع هذه التغير المتراجع إلى أسباب إحصائية، حيث أدرجت العديد من سلع هذه المجموعة في مجموعات أخرى بعد العام 1995.

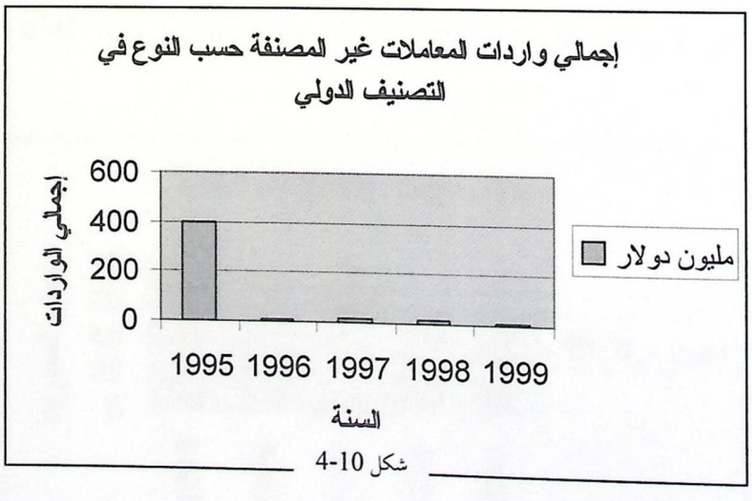

شكل 10-4

التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية (حسب الأبواب)

تحوي النقاط التالية عملية توضيح للصادرات السلعية الفلسطينية حسب الأبواب، وتحليل لهذه الصادرات خلال عامي 1995و1999، وبيان اتجاهات هذه الصادرات، والعوامل المؤثرة عليها.

أولا: صادرات الأغذية والحيوانات الحية.

تظهر البيانات الواردة في الشكل (11-4) أن الصادرات الفلسطينية من الأغذية والحيوانات الحية كانت تبلغ في المتوسط 59.217 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 67.341 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التذبذب بمعدل نمو قدره 1 %سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 15 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1996 حيث بلغت 48.836 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1995 حيث بلغت 67.341 مليون دولار، ومن هنا نلاحظ أن الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة تراجعت بشكل كبير في العام 1996، ثم أخذت في التزايد بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى حوالي 60.878 مليون دولار في العام 1999.

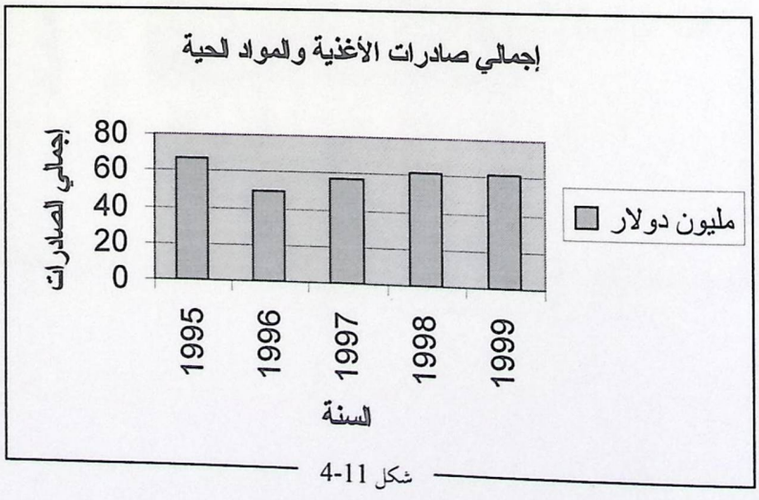

شكل 11-4

ثانيا: صادرات المشروبات و التبغ.

تشير البيانات الواردة في الشكل (12-4) إلى أن الصادرات الفلسطينية من المشروبات والتبغ كانت تبلغ في المتوسط 1.626 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 7.594 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 29 % سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 4 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1995 حيث بلغت 7.594 مليون دولار، وأعلى قيمة لها كانت في العام 1998 حيث بلغت 25.432 مليون دولار، ومن الجدير بالذكر إلى أن هذه الصادرات كانت منخفضة في العام 1995 بشكل ملحوظ حيث بلغت 14.567 مليون دولار، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الاستيراد بشكل أساسي لتغطية الطلب من هذه المجموعة بالإضافة إلى الإنتاج المحلي، ويظهر متوسط التصدير من المشروبات والتبغ إلى محدودية التصدير الفلسطيني لهذه المجموعة.

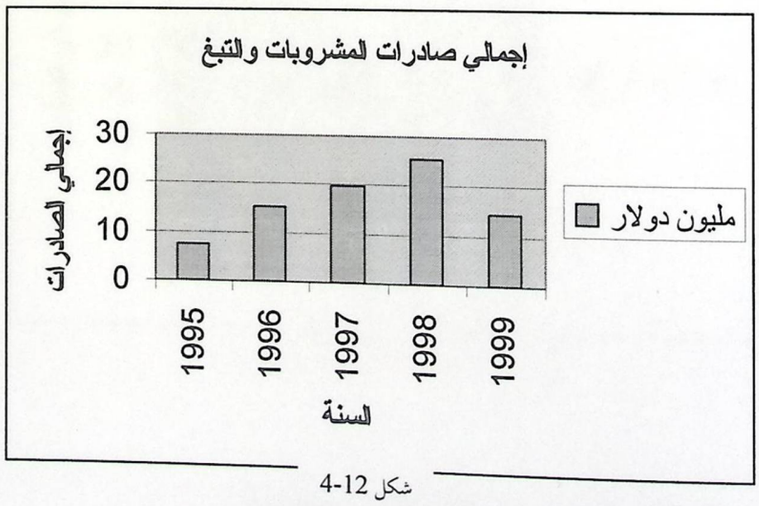

شكل 12-4

ثالثا: صادرات المواد الخام غير الصالحة للأكل.

يتضح من الشكل (13-4) أن الصادرات الفلسطينية للمواد الخام غير الصالحة للأكل كانت تبلغ في المتوسط 18.999 مليون دولار، حيث قدرة بمبلغ 23.474 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التراجع بمعدل نمو قدره 12 % سنويا، حيث شكلت المواد الخام في المتوسط ما نسبته 5 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995 حيث بلغت 13.406 مليون دولار، وأعلى قيمة لها كانت في العام 1995 حيث بلغت 23.474 مليون دولار، وهذه المعطيات تعكس محدودية إمكانية الاقتصاد الفلسطيني على التصدير من هذه المجموعة، ويلاحظ أن الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة كانت ثابتة خلال العامين 1995و1996، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك بشكل ملحوظ.

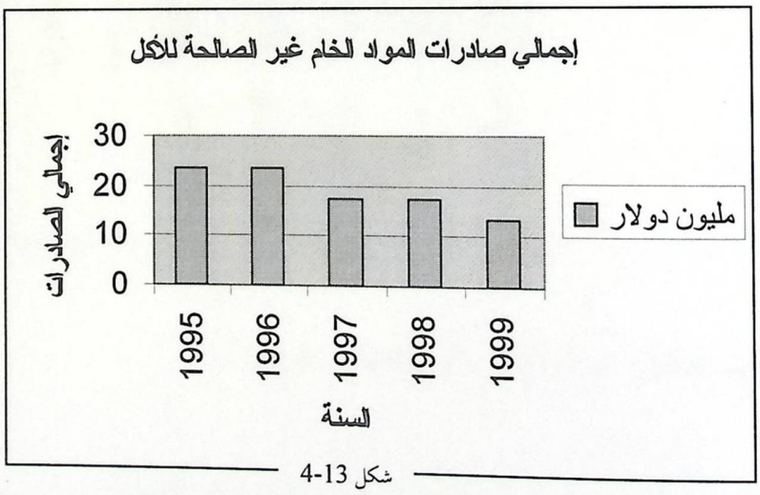

شكل 13-4

رابعا: صادرات الوقود المعدني و المزلقات المعدنية.

يتبين من الشكل (14-4) أن الصادرات الفلسطينية من الوقود المعدني والمزلقات المعدنية كانت تبلغ في المتوسط 22.430 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 5.744 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التذبذب بمعدل نمو يقترب من 1 % سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما

نسبته 6 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1999 حيث بلغت 4.952 مليون دولار، وأعلى قيمة لها كانت في العام 1996 حيث سجلت 8.720 مليون دولار، ومن هذه المعطيات نجد أن الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة تراوحت من 5 إلى 8 ملايين دولار، وهذا يرجع إلى عدم وجود صادرات فلسطينية من هذه المجموعة، وأن ما يتم تصديره هو عبارة عن وقود تمت إعادة تصديره إلى إسرائيل من خلال محطات الوقود؛ أي أنه في الواقع لا توجد صادرات فعلية من هذه المجموعة وإن وجدت فإنها لن تكون ذات قيمة تذكر.

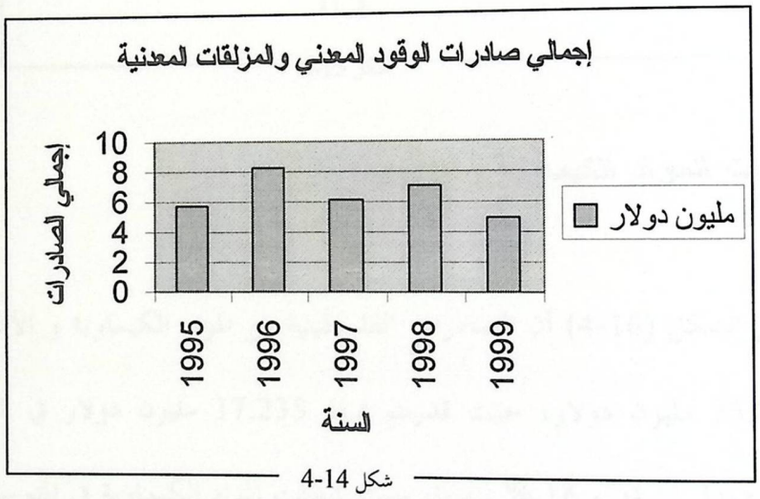

شكل 14-4

خامسا: صادرات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية.

تظهر البيانات الواردة في الشكل (15-4) أن الصادرات الفلسطينية من الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية كانت تبلغ في المتوسط 6.259 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 5.193 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التذبذب بمعدل نمو قدره 1 % سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 1 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد بلغت أقل قيمة لها 4.133 مليون دولار في العام 1999، وسجلت أعلى قيمة لها 8.720 مليون دولار في العام 1996، ويمكن تفسير هذا التذبذب في الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة إلى أن السوق الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على

استيراد هذه السلع من الخارج بشكل كامل تقريبا لتلبية الطلب المحلي، وهذا واضح من قلة التصدير الفلسطيني من هذه المجموعة.

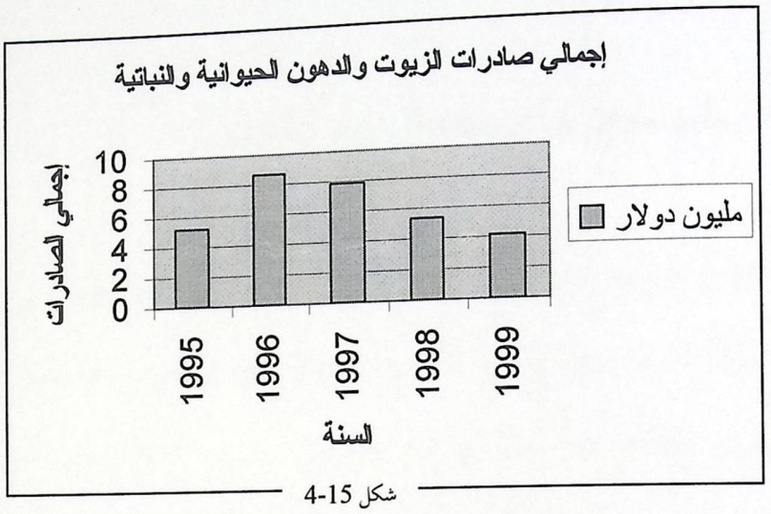

شكل 4-15

سادسا: صادرات المواد الكيماوية و الأدوية.

يتبين من الشكل (4-16) أن الصادرات الفلسطينية من المواد الكيماوية و الأدوية كانت تبلغ في المتوسط 23.701 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 17.235 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 16 % سنويا، حيث شكلت المواد الكيماوية في المتوسط ما نسبته

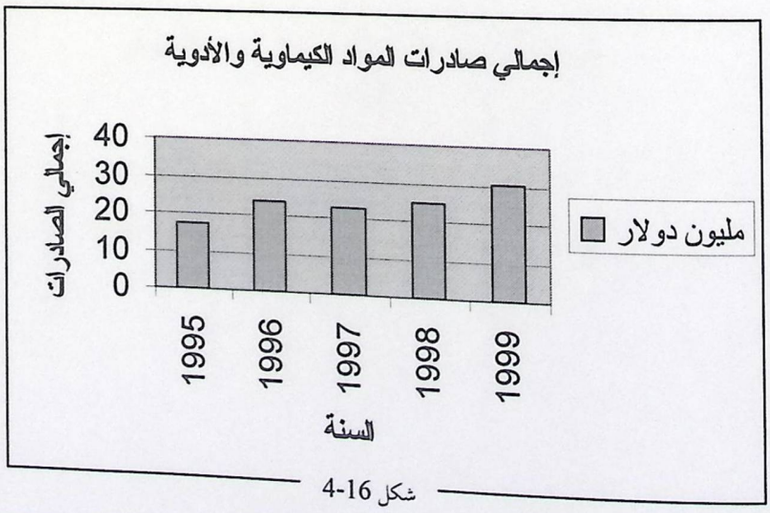

شكل 4-16

بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic Institute (PPI)
المكتبة
THE LIBRARY
Acc. ..... الرقم المتسلسل
CLASSIFCATION ..... رقم التصنيف

6% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد بلغت أقل قيمة لها 17.235 مليون دولار في العام 1995، وأعلى قيمة لها 30.250 مليون دولار في العام 1999، وتمثل هذه المجموعة مواد التنظيف والدباغة و الصباغة وغيرها من المواد الكيماوية.

سابعا: صادرات سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة.

تشير البيانات الواردة في الشكل (17-4) إلى أن الصادرات الفلسطينية من السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة كانت تبلغ في المتوسط 145.167 مليون دولار، حيث قدرة بمبلغ 105.118 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 1 % سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 38 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، وأعلى قيمة لها 165.862 مليون دولار في العام 1998، وتشمل هذه المجموعة الأقمشة والخيوط والمعادن والورق والمنسوجات والحديد والصلب ومصنوعات الفلين والخشب والكرتون والسلع المصنعة الأخرى كثيفة العمل، وفي الغالب يتم تصدير هذه السلع إلى إسرائيل ويتم منحها شهادة منشأة إسرائيلية، ويعاد تصديرها كبضاعة إسرائيلية.

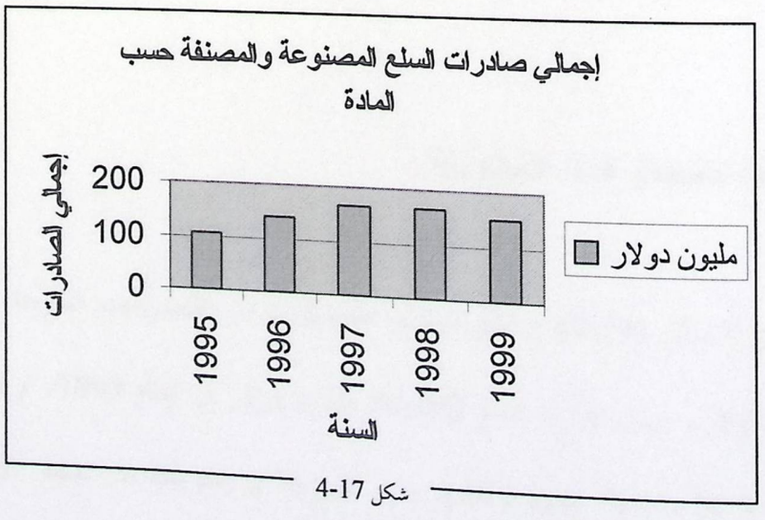

شكل 17-4

ثامنا: صادرات المكائن والمعدات.

يتضح من البيانات الواردة في الشكل (18-4) أن الصادرات الفلسطينية من المكائن ومعدات النقل كانت تبلغ في المتوسط 19.377 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 12.366 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 16 % سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 5 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد بلغت أقل قيمة لها 12.366 مليون دولار في العام 1995، وأعلى قيمة لها بلغت 21.736 مليون دولار في العام 1998.

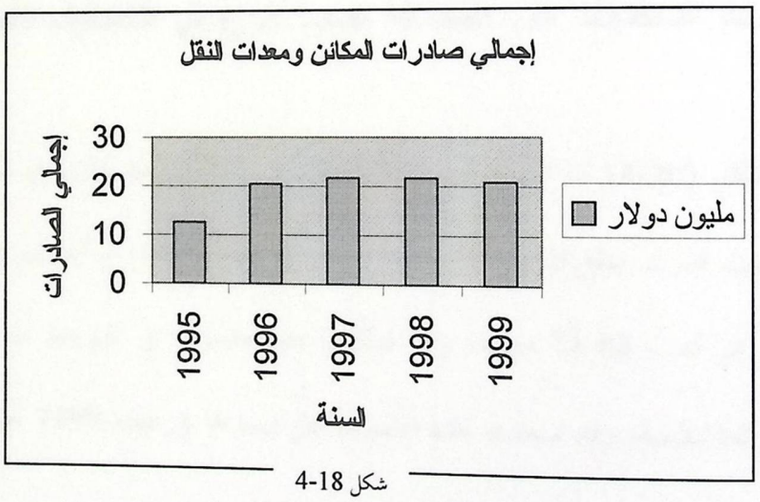

شكل 18-4

تاسعا: صادرات المصنوعات المتنوعة.

يتبين من الشكل (19-4) أن الصادرات الفلسطينية من المصنوعات المتنوعة تبلغ في المتوسط 58.983 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 50.102 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو قدره 9 % سنويا، حيث شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 15% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد بلغت أقل قيمة لها 50.102 مليون دولار في العام 1995، وأعلى قيمة لها 71.545 مليون دولار في العام 1999.

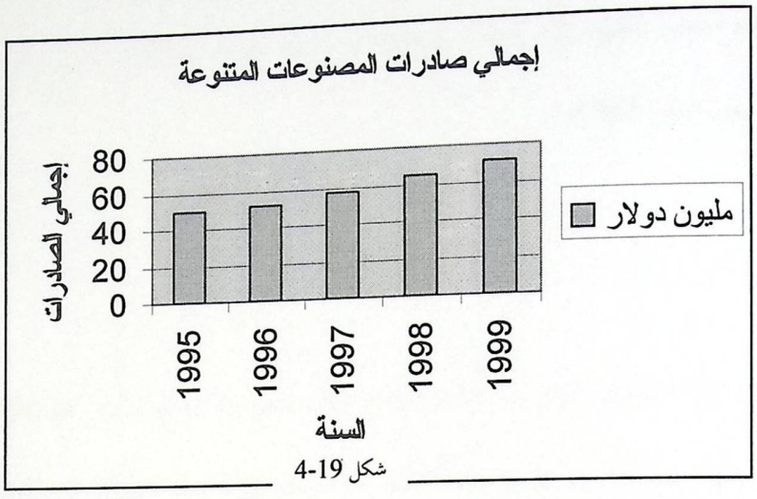

شكل 4-19

عاشرا: صادرات المعاملات غير المصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي.

يبين الشكل (4-20) أن الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة بلغت في المتوسط 21.547 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 100.010 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التراجع بشكل كبير جدا بمعدل نمو قدره 68 % سنويا، وقد شكلت هذه المجموعة في المتوسط ما نسبته 5 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت هذه المجموعة أقل قيمة لها في العام 1999 حيث بلغت

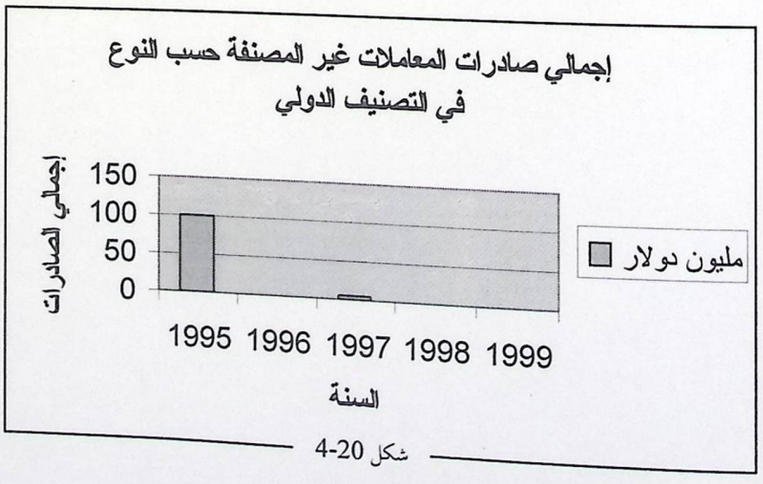

شكل 4-20

0.419 مليون دولار، وأعلى قيمة لها كانت في العام 1995 حيث بلغت 100.010 مليون دولار، ويمكن إرجاع هذه التغير الكبير إلى أسباب إحصائية، حيث أدرجت العديد من سلع هذه المجموعة في مجموعات أخرى بعد العام 1995 .

الخلاصة

من خلال هذا الفصل، تبين لنا أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الواردات، وأن الأغلبية منها في تزايد مستمر، بينما يواجه الاقتصاد الفلسطيني ضعفا شديدا في التصدير بشكل عام، وذلك بسبب ضعف قدراته الإنتاجية بشكل خاص، ووجود سيطرة إسرائيلية على موارده بشكل عام، حيث أن معظم الصادرات السلعية إما أنها في تذبذب مستمر، أو تراجع لا تحسد عليه.

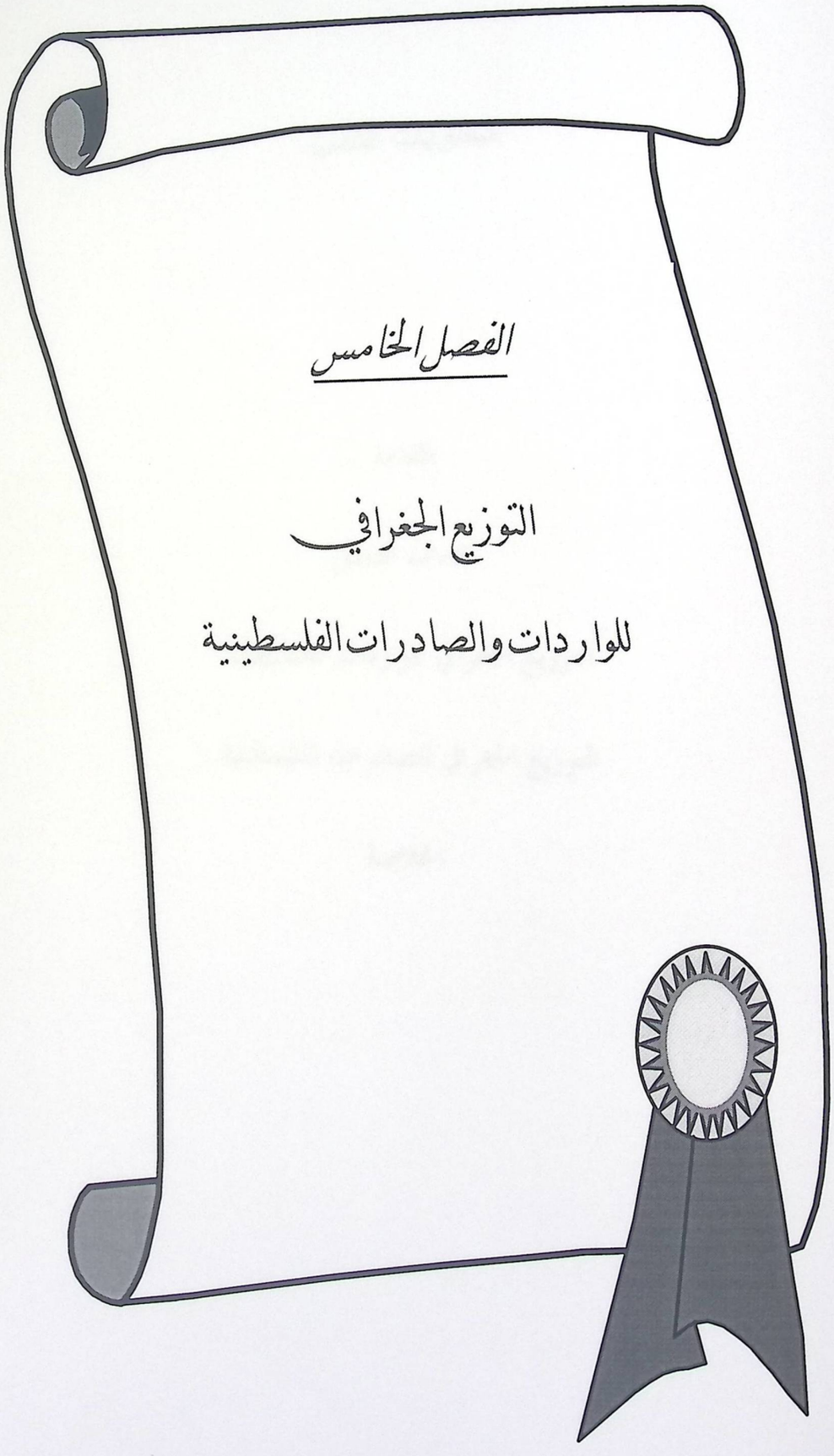

الفصل الخامس

التوزيع الجغرافي

للواردات والصادرات الفلسطينية

محتويات الفصل

المقدمة

أهداف الفصل

التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية

التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية

الخلاصة

التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الفلسطينية[1]

المقدمة

ضمن الهامش الذي يتيحه اتفاق باريس الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل؛ اتجهت السلطة الوطنية الفلسطينية نحو إنشاء علاقات تجارية مع الدول الأخرى، وذلك رغبة منها لتحسين وضعها الاقتصادي، ولتقليل اعتمادها على إسرائيل، ولكن –وللأسف- عملت القيود التي فرضتها إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية في اتفاق باريس، بالإضافة إلى العوائق التي تواجه الواردات والصادرات الفلسطينية عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية؛ جعلت من العلاقات الخارجية الفلسطينية اقتصادا محدودا مسيطرا عليه من قبل الاقتصاد الإسرائيلي، وكان من أسوأ المعوقات الطبيعة الجغرافية للأراضي الفلسطينية التي فرضتها إسرائيل، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية بعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة وعن القدس، والتي بدورها سهلت عملية التحكم الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني وتضييق عمليات التبادل التجاري، حيث أن أكثر من 80% من واردات السلطة الوطنية الفلسطينية هو من إسرائيل، وأن حوالي 95% من صادرات السلطة الوطنية الفلسطينية هي إلى إسرائيل، ناهيك عن أن أغلبية الواردات والصادرات الفلسطينية مع الدول الأخرى هي عن طريق إسرائيل.

إن الإجراءات التي تتعرض لها الواردات والصادرات الفلسطينية عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية تزيد كما وتعقيدا عن الإجراءات المعمول بها في التجارة الخارجية بين الدول الأخرى، والتي بدورها تعمل على زيادة الأعباء والتكاليف المترتبة على التاجر الفلسطيني، فتتسبب هذه الإجراءات في تأخير وصول بعض الشحنات في الوقت المحدد، مما يتسبب في إرباك العمليات الإنتاجية عندما تكون الواردات مستلزمات إنتاجية، بالإضافة إلى أن الإجراءات الإسرائيلية تتسبب في تلف بعض المواد، وبالطبع لا

يستطيع أحد الاعتراض على هذه الإجراءات؛ لأن هذه الإجراءات تقوم بها إسرائيل بذرائع أمنية أو أخرى تتعلق بالمواصفات والمقاييس الدولية أو بحجة المحافظة على البيئة والصحة العامة وغير ذلك.

بالرغم من كل العراقيل والقيود الإسرائيلية إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية أسست وأقامت علاقات اقتصادية مع العديد من الدول العربية والعالمية، وسوف يقوم فريق البحث في هذا الفصل بدراسة وتوصيف البيانات الإحصائية الناتجة عن المبادلات التجارية بين هذه الدول السلطة الوطنية الفلسطينية.

أهداف الفصل

1. تحليل وتوصيف التجارة الخارجية الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي.
2. معرفة وتحديد التوزيعات الجغرافية المؤثرة بشكل أساسي على التجارة الخارجية الفلسطينية.
3. تحديد العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي.

التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية

أولا: الواردات الفلسطينية من الأردن.

يتبين من الشكل (1-5) أن الواردات الفلسطينية من الأردن كانت تبلغ في المتوسط 31.161 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 8.745 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بشكل ملحوظ لتنمو بمعدل قدره 89% سنويا، حيث شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 1.4% من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت 8.745 مليون

[1] مصدر البيانات والأشكال التوضيحية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يستطيع أحد الاعتراض على هذه الإجراءات؛ لأن هذه الإجراءات تقوم بها إسرائيل بذرائع أمنية أو أخرى تتعلق بالمواصفات والمقاييس الدولية أو بحجة المحافظة على البيئة والصحة العامة وغير ذلك.

بالرغم من كل العراقيل والقيود الإسرائيلية إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية أسست وأقامت علاقات اقتصادية مع العديد من الدول العربية والعالمية، وسوف يقوم فريق البحث في هذا الفصل بدراسة وتوصيف البيانات الإحصائية الناتجة عن المبادلات التجارية بين هذه الدول السلطة الوطنية الفلسطينية.

أهداف الفصل

1. تحليل وتوصيف التجارة الخارجية الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي.
2. معرفة وتحديد التوزيعات الجغرافية المؤثرة بشكل أساسي على التجارة الخارجية الفلسطينية.
3. تحديد العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي.

التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية

أولا: الواردات الفلسطينية من الأردن.

يتبين من الشكل (1-5) أن الواردات الفلسطينية من الأردن كانت تبلغ في المتوسط 31.161 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 8.745 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بشكل ملحوظ لتنمو بمعدل قدره 89% سنويا، حيث شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 1.4% من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت 8.745 مليون

[1] مصدر البيانات والأشكال التوضيحية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت 59.733 مليون دولار، ويعزى سبب هذا التزايد بمعدل النمو العالي إلى توقيع اتفاق السلام بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل من جهة، وبين الأردن وإسرائيل من جهة أخرى، مما سهل من عملية التبادل التجاري بينهم.

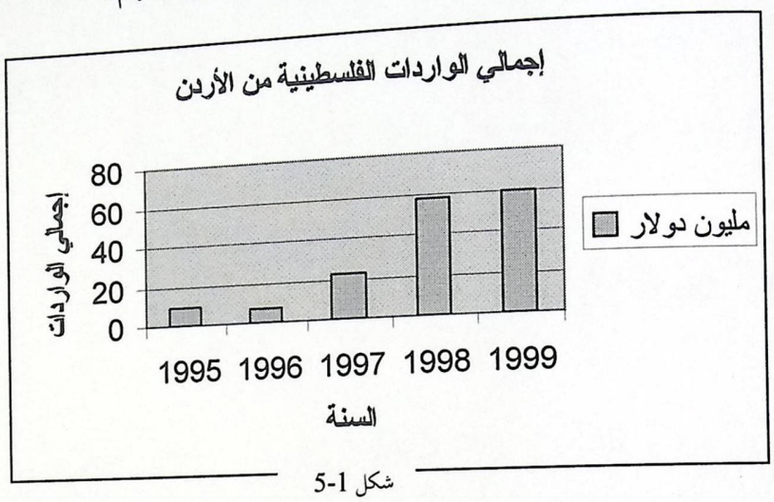

شكل 1-5

ثانيا: الواردات الفلسطينية من مصر.

تشير البيانات الواردة في الشكل (2-5) إلى أن الواردات الفلسطينية من مصر كانت تبلغ في المتوسط 20.001 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 10.009 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت هذه الواردات بالتذبذب بمعدل نمو 22% سنويا، حيث شكلت الواردات الفلسطينية من مصر في

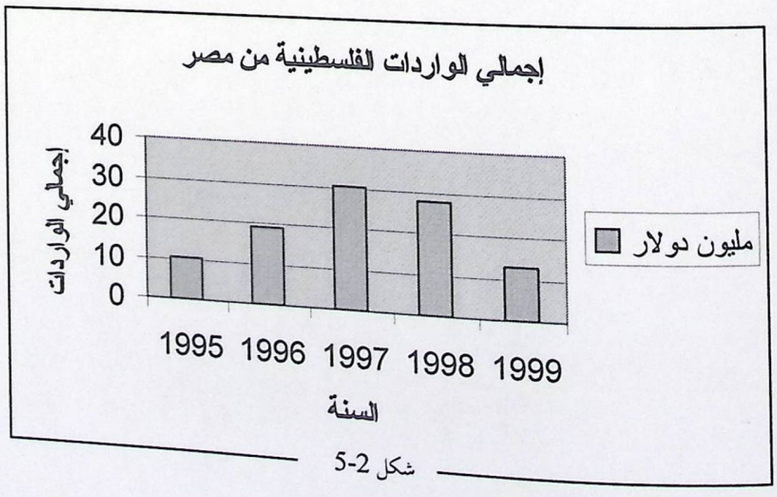

شكل 2-5

المتوسط ما نسبته 1% من إجمالي الواردات الفلسطينية، بالرغم من أن المؤشرات الاقتصادية لكل من مصر وفلسطين تبين إمكانية الاستيراد من مصر تفوق هذه النسبة بكثير، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى فرض إسرائيل الكثير من القيود والمعوقات أمام هذه الواردات، لتبقى هي المستأثرة والمحتكر للسوق الفلسطيني، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1995 حيث قدرت بمبلغ 10.009 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1997 حيث بلغت 30.372 مليون دولار.

ثالثا: الواردات الفلسطينية من إسرائيل.

تظهر البيانات الواردة في الشكل (3-5) إلى أن الواردات الفلسطينية من إسرائيل كانت تبلغ في المتوسط 1738.734 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 1460.379 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت بالتزايد بمعدل نمو قدره 6.2 % سنويا، وقد شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 80 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث قدرت بمبلغ 1460.379 مليون دولار، وأعلى قيمة لها كانت بمبلغ 1853.648 مليون دولار، ويرجع هذا الارتفاع في معدل هذه الواردات إلى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير جدا، حيث أن الواردات الفلسطينية من الدول الأخرى (عدا إسرائيل)، والمستخدمة للموانئ والمعابر الإسرائيلية تعاني الكثير من العوائق والقيود الإضافية والتمييز ضدها، وهذا كله يؤدي إلى زيادة الأعباء على

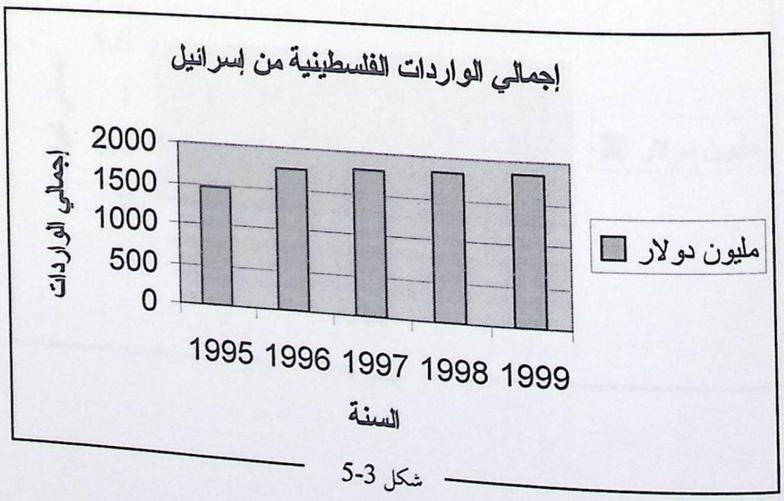

شكل 3-5

المستورد الفلسطيني، وإرباك العمليات الإنتاجية الفلسطينية، وبالتالي يتجه المستورد الفلسطيني إلى الاستيراد من إسرائيل لتقليل الأعباء المترتبة عليه، وتسريع عملياته الإنتاجية، ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعة الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عبرها.

رابعا: الواردات الفلسطينية من باقي الدول العربية.

يتضح من الشكل (4-5) أن الواردات الفلسطينية من باقي الدول العربية (الدول العربية عدا الأردن ومصر) كانت تبلغ في المتوسط 0.629 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 0.170 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 80 % سنويا، حيث شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 0.02 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت 0.170 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت 1.329 مليون دولار، وهذه النسبة الضئيلة من الواردات الفلسطينية من باقي الدول العربية سببها أن العلاقات الاقتصادية بين التجارة الخارجية الفلسطينية والعالم العربي قد بقيت محكومة بالإجراءات الإسرائيلية عبر المعابر مع مصر والأردن، وما يترتب على هذه الإجراءات من إعاقات وصعوبات سواء على دخول أو خروج السلع من وإلى مناطق السلطة، بالإضافة إلى ضعف التصدير العربي بشكل عام.

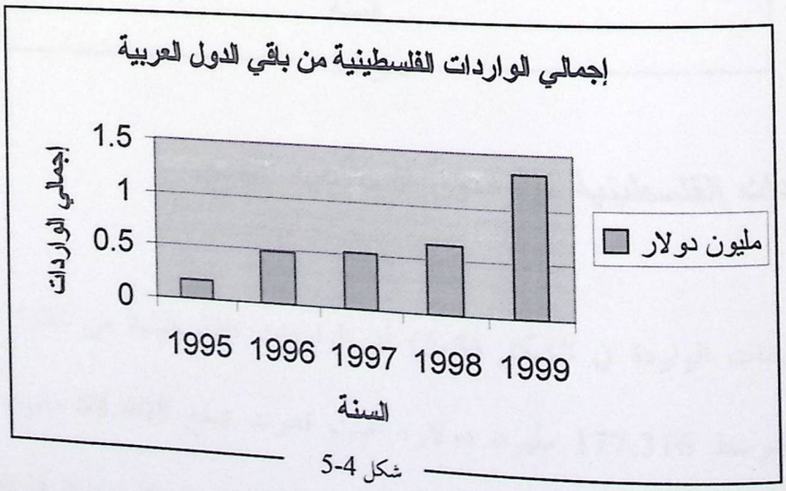

شكل 4-5

خامسا: الواردات الفلسطينية من دول المجموعة الأوروبية.

تشير البيانات الواردة في الشكل (5-5)إلى أن الواردات الفلسطينية من دول المجموعة الأوروبية -باستثناء أعضاء الدول الصناعية- كانت تبلغ في المتوسط ما قيمته 67.120 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 28.332 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 48 % سنويا، حيث شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 3 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث قدرت بمبلغ 28.332 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999 ، حيث سجلت بمبلغ 112.786 مليون دولار، ويرجع السبب في هذا التزايد من هذه الواردات إلى قيام الدول المانحة من المجموعة الأوروبية بعمليات التنمية والدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية وليدة النشأة، وما ترتب عن ذلك من عمليات تجارية كبيرة بين هذه الدول والسلطة الوطنية الفلسطينية.

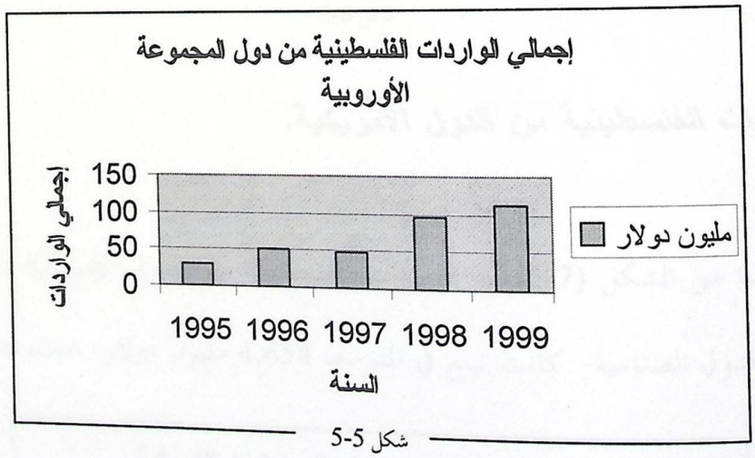

شكل 5-5

سادسا: الواردات الفلسطينية من الدول الصناعية السبع.

تبين البيانات الواردة في الشكل (5-6) أن الواردات الفلسطينية من الدول الصناعية السبع كانت تبلغ في المتوسط 177.316 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 94.408 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 43 % سنويا، وقد شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته

8 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت ما قيمته 94.408 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت ما قيمته 355.496 مليون دولار، ويرجع السبب في هذا التزايد إلى أن هذه الدول هي أكبر الدول المصنعة والمصدرة عالميا، وبالتالي فإن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى إنتاج هذه الدول، ولا ننسى أن هذه الدول كانت في مقدمة الدول المانحة لاقتصاد السلطة الوطنية الفلسطينية، لدعمها في بناء بنيتها التحتية.

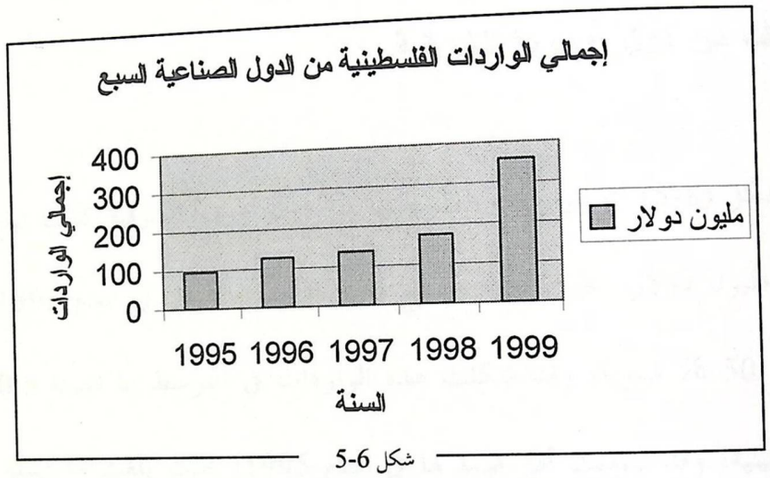

شكل 6-5

سابعا: الواردات الفلسطينية من الدول الأمريكية.

يتضح لنا من الشكل (7-5) أن الواردات الفلسطينية من الدول الأمريكية (الأمريكيتين) – باستثناء أعضاء الدول الصناعية– كانت تبلغ في المتوسط 4.654 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ

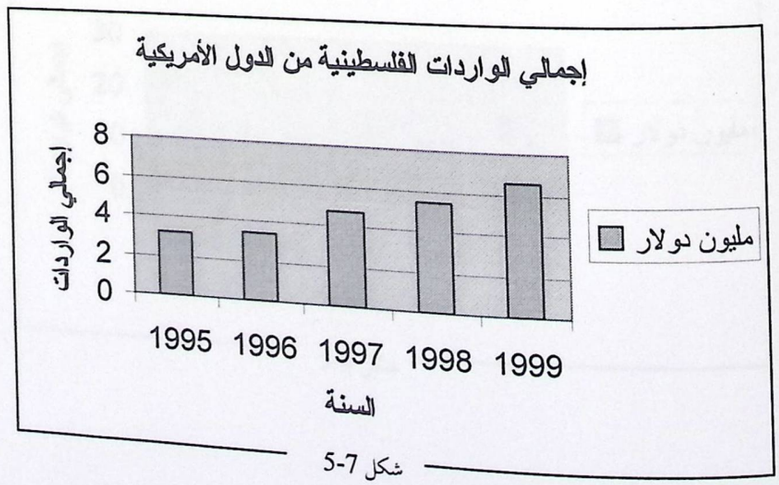

شكل 7-5

3.204 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 19 % سنويا، حيث شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 0.2 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كانت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت 3.204 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت 6.532 مليون دولار، ويعزى السبب هنا إلى ضعف العلاقات التجارية بين هذه الدول والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثامنا: الواردات من دول أوروبا الشرقية.

يبين الشكل (8-5) أن الواردات الفلسطينية من دول أوروبا الشرقية كانت تبلغ في المتوسط ما قيمته 11.455 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 4.956 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 50 % سنويا، وقد شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 0.5 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت ما قيمته 4.956 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت ما قيمته 24.042 مليون دولار، وسبب هذا جاء نتيجة لضعف العلاقات الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وهذه الدول.

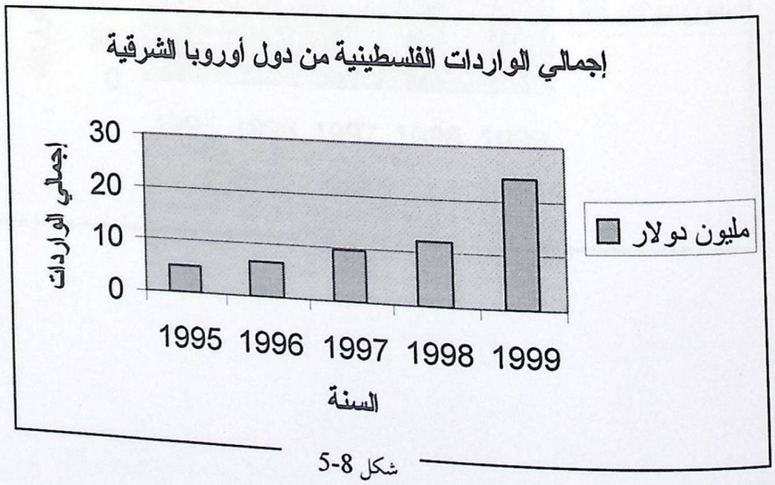

شكل 8-5

تاسعا: الواردات من باقي الدول الآسيوية.

تظهر البيانات الواردة في الشكل (9-5) أن الواردات الفلسطينية من باقي الدول الآسيوية كانت تبلغ في المتوسط 98.434 مليون دولار، حيث قدرت بمبلغ 35.252 مليون دولار في العام 1995، ثم أخذت في التزايد بمعدل نمو 52 % سنويا، وقد شكلت هذه الواردات في المتوسط ما نسبته 4.5 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد سجلت أقل قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت 35.252 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت 181.117 مليون دولار، ومن الجدير بالذكر أن الصين كانت في الصدارة من بين هذه الدول،حيث شكلت الواردات من الصين في المتوسط ما نسبته 1 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وهذه النسبة كبيرة من بين هذه الدول، والسبب في ذلك هو سهولة التبادل التجاري ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والصين، ولقلة أسعار الواردات منها بشكل عام.

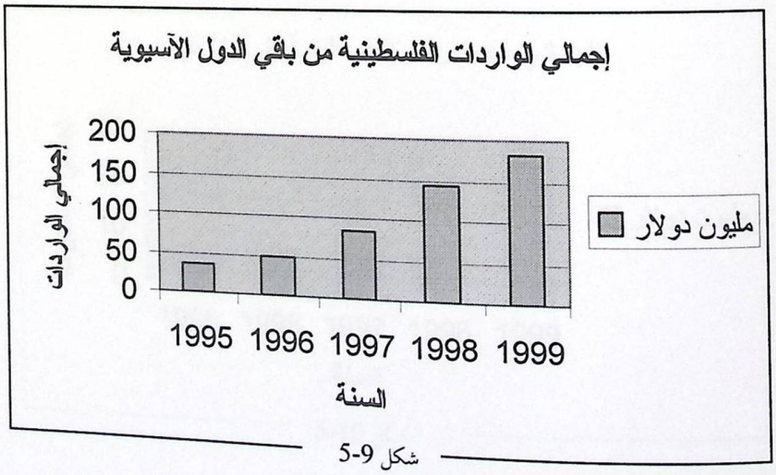

شكل 9-5

التوزيع الجغرافي الصادرات الفلسطينية

أولا: الصادرات الفلسطينية إلى الأردن.

تشير البيانات الواردة في الشكل (10-5) أن الصادرات الفلسطينية إلى الأردن بلغت في المتوسط 14.850 مليون دولار، حيث بلغت قيمتها في العام 1995 حوالي 24.200 مليون دولار، ثم أخذت في التراجع بمعدل نمو 19 % سنويا، وقد شكلت هذه الصادرات في المتوسط ما نسبته 3.9 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد سجلت هذه الصادرات أقل قيمة لها في العام 1999، حيث بلغت 8.433 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1995، حيث بلغت 24.200 مليون دولار، ويرجع السبب في هذا الانخفاض الكبير إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل كسوق رئيسية.

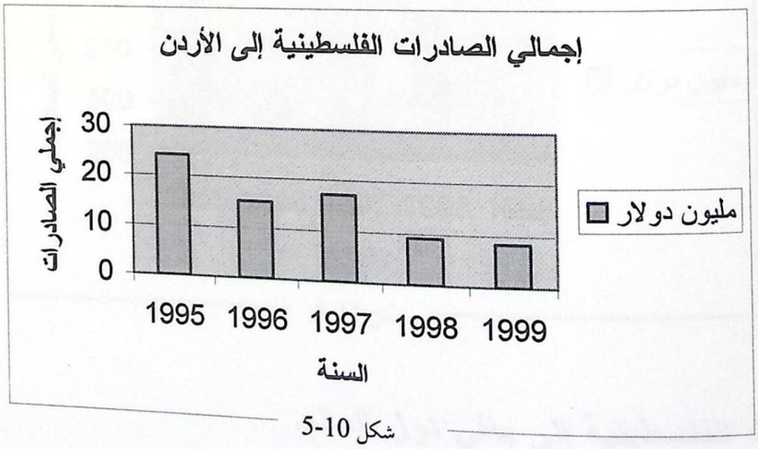

شكل 10-5

ثانيا: الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل.

يبين الشكل (11-5) أن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بلغت في المتوسط 356.717 مليون دولار، حيث بلغت قيمتها في العام 1995 حوالي 364.031 مليون دولار، ثم أخذت في

التذبذب بمعدل نمو 0.2 % سنويا، وقد شكلت هذه الصادرات في المتوسط ما نسبته 94.8 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وقد سجلت هذه الصادرات أقل قيمة لها في العام 1996، حيث بلغت 319.247 مليون دولار، وأعلى قيمة لها في العام 1998، حيث بلغت 381.515 مليون دولار، ويعزى السبب في أن نسبة هذه الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل عالية جدا إلى العوائق التي وضعتها إسرائيل على الصادرات الفلسطينية ضمن بروتوكول باريس، إضافة إلى القيود التي تضعها إسرائيل باستمرار على الموانئ والمعابر وتحكمها في الصادرات الفلسطينية، ومن الأسباب الوضع السياسي العام لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والتوزيعات الجغرافية التي فرضتها إسرائيل، وكل هذه العوامل أثرت بشكل عام على التجارة الخارجية الفلسطينية خاصة الصادرات، ولا ننسى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ضعف في الإنتاج، ومنتجات هذا الاقتصاد غير مؤهلة للمنافسة العالمية، وهذا كله أدى إلى اعتماد السوق الإسرائيلية كسوق رئيسي ومباشر للصادرات الفلسطينية.

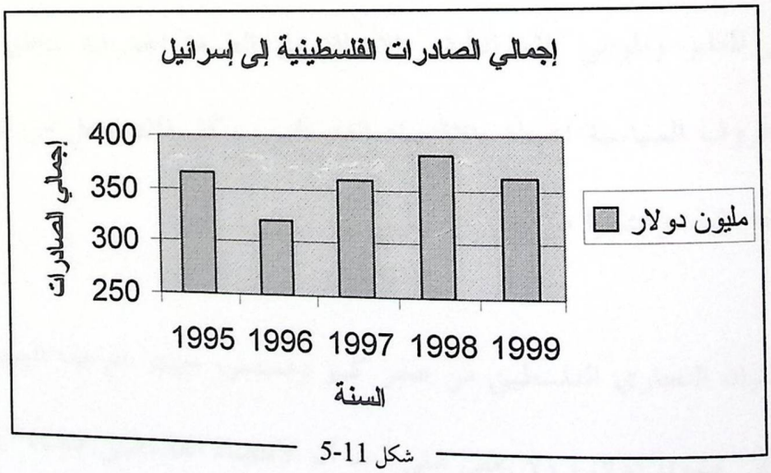

شكل 11-5

ثالثا: الصادرات الفلسطينية إلى باقي دول العالم.

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (2)[1] إلى أن الصادرات الفلسطينية إلى باقي دول العالم – باستثناء الأردن وإسرائيل- بلغت في المتوسط 4.586 مليون دولار، وقد شكلت هذه الصادرات ما يقارب 1 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهذه النسبة متدنية جدا مقارنة بإسرائيل، وهذا يعني

[1] ملحق جدول (2).

أن الصادرات الفلسطينية إلى أقطار العالم باستثناء الأردن وإسرائيل تكاد أن تكون معدومة، والسبب الرئيسي في ذلك هو المشاكل المترتبة على الاقتصاد الفلسطيني والنابعة من الممارسات السياسية الإسرائيلية بشكل عام، وضعف الإنتاج الفلسطيني، وضعف قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة العالمية بشكل خاص.

الخلاصة

نلاحظ من كل ما سبق أن لإسرائيل حصة الأسد من التجارة الخارجية الفلسطينية واردات كانت أم صادرات، وأن الاقتصاد الفلسطينية اقتصادا محدودا ومسيطرا عليه من قبل الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك نتيجة للكثير من القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني سواء القيود التي فرضها بروتوكول باريس الاقتصادي، أو القيود والإجراءات المعقدة التي تعاني منها البضائع الفلسطينية الواردة أو الصادرة عبر المعابر والموانئ الإسرائيلية، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والظروف السياسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني، وكل ذلك جعل من الاقتصاد الخارجي الفلسطيني اقتصادا مقيدا ومحتكرا من قبل إسرائيل.

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز كبير ومستمر، حيث بلغ هذا العجز عام 1999 ما قيمته 2256.823 مليون دولار، ولا يخفى على أحد أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا استهلاكيا، حيث أنه يعتمد بشكل كبير على الواردات من الدول الأخرى لتلبية الطلب المحلي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن للاقتصاد الخارجي الفلسطيني –خاصة الواردات– الكثير من العلاقات مع دول أخرى غير إسرائيل، وبالرغم من أن هذه العلاقات لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، إلا أنها في تحسن وتقدم مستمر.، ولكنها مهما كان تكرس للتبعية لإسرائيل، فنجد أن نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل في المتوسط بلغت 80 % من إجمالي الواردات الفلسطينية.

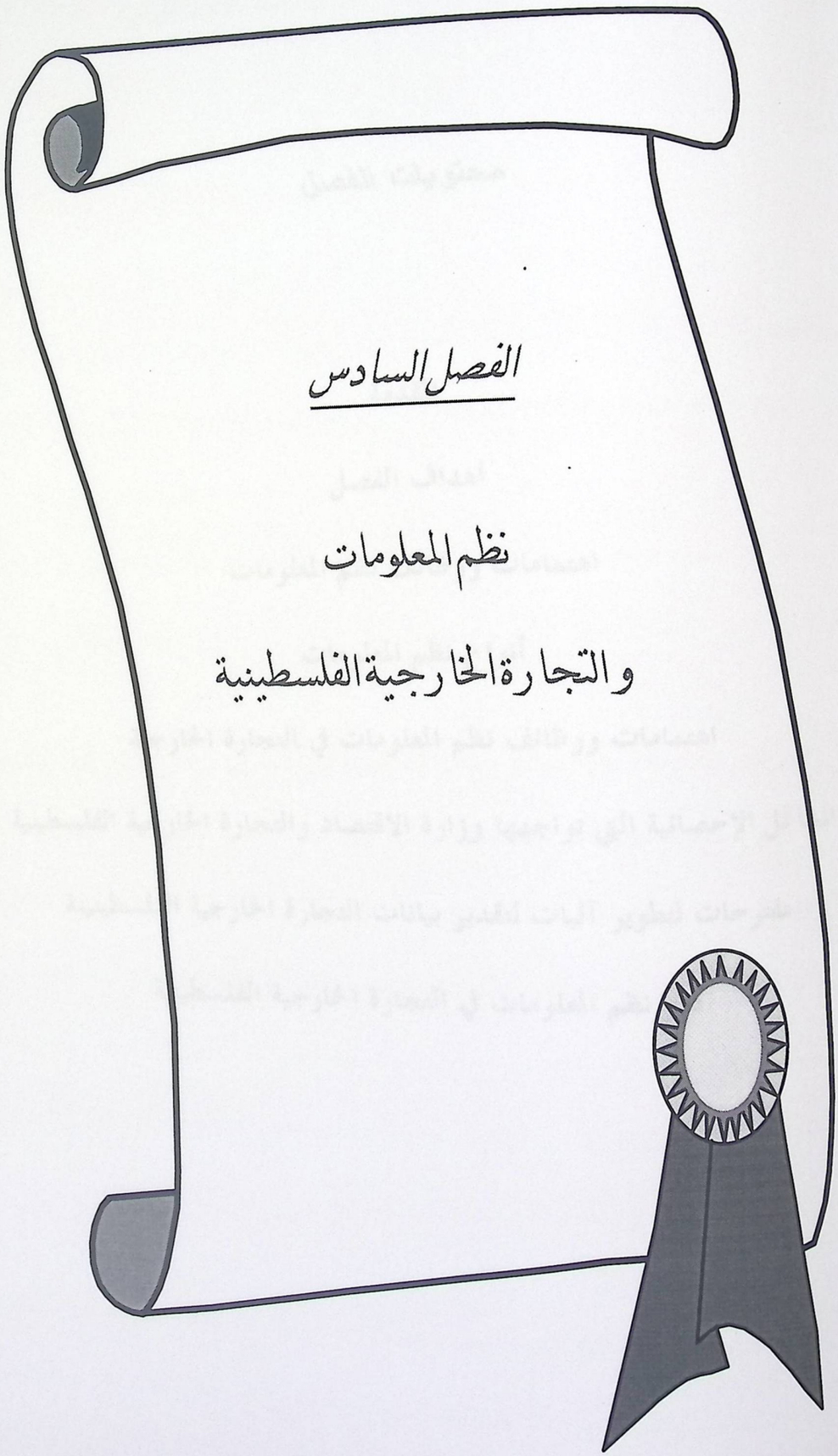

الفصل السادس

نظم المعلومات

والتجارة الخارجية الفلسطينية

محتويات الفصل

المقدمة

أهداف الفصل

اهتمامات ووظائف نظم المعلومات

أنواع نظم المعلومات

اهتمامات ووظائف نظم المعلومات في التجارة الخارجية

المشاكل الإحصائية التي تواجهها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الفلسطينية

مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينينة

دور نظم المعلومات في التجارة الخارجية الفلسطينية

نظم المعلومات والتجارة الخارجية الفلسطينية

مقدمة

إن من أبرز وأهم ما يميز هذا القرن عن السابق هو ظهور ما يسمى بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي بدورها أدت إلى إدراك أهمية ودور المعلومات كمصدر استراتيجي في عملية بناء القرارات السريعة والصحيحة والدقيقة، والتي يتم استخدامها في منظمات الأعمال، والتي تستخدم من قبل الأفراد سواء في الإدارات العليا، أو في المستويات الدنيا في المنظمات، فهي تسهل على الإدارة اتخاذ القرارات بشكل سليم، واعتمادا على بيانات صحيحة، وتساعد الموظفين والعاملين في المستويات التشغيلية على تنفيذ الأعمال بشكل سليم وسريع.

تعتبر نظم المعلومات من أهم الاتجاهات المعاصرة التي أدت إلى زيادة فاعلية الإدارة المعاصرة، وذلك عن طريق استخدام نظم المعلومات بمختلف أنواعها، فقد أصبحت نظم المعلومات جزء لا يتجزأ من الإدارة، ومورد أساسي في دعم العمليات الإدارية ودعم القرارات الإدارية، والمساعدة في خلق وفتح أسواق جديدة، وزيادة جودة المنتجات والخدمات، وتحسين عمليات الإنتاج وتخفيض تكاليفها، ووضع الإستراتيجيات المناسبة لعمليات التحسين والتطوير، وتحسين القدرات التنافسية لضمان استمرار وجود المنظمة وتقدمها وازدهارها، والنظر إلى المعلومات كمورد استراتيجي له تأثيره الكبير على فاعلية وقدرة المنظمة.

من خلال هذه الدراسة التي تهتم باتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية؛ لاحظ فريق البحث – ومن خلال دراسته للبيانات اللازمة- أن عمليات تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية الفلسطينية ودراستها وتحليلها تعاني من مشاكل متنوعة، واستراتيجيات التطوير المقترحة من قبل

المهتمين عبارة عن حبر على ورق، ولم تدخل هذه المقترحات حيز التنفيذ بسبب العديد من المشاكل، لذلك سيقوم فريق البحث في هذا الفصل بالتحدث عن ماهية نظم المعلومات وأنواعها، وميزات المعلومات الجيدة والدقيقة التي يعتمد عليها، واهتمامات ووظائف نظم المعلومات، وذلك للخروج بدور نظم المعلومات في اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية، وكيفية استغلال نظم المعلومات في تطوير وتحسين هذه الاتجاهات.

أهداف الفصل

1. التعريف بماهية نظم المعلومات، واهتماماتها وأنواعها المختلفة.
2. تحديد المشاكل التي يواجهها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في تجميع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية.
3. توضيح دور نظم المعلومات بأنواعها المختلفة في التجارة الخارجية الفلسطينية، سواء من حيث مساعدتها في تجميع البيانات، أو مساعدها في تسهيل المقترحات التطويرية في هذا المجال.

البيانات والمعلومات[1]

يمكن تعريف البيانات المجمعة على أنها البيانات الخام المتوفرة على أرض الواقع، والتي يتم ملاحظتها وتجميعها من المصادر المتعلقة بموضوعها، أما المعلومات فتعرف بأنها البيانات الخام التي يتم تنظيمها وعرضها بشكل يجعلها ذا معنى للشخص المستخدم لها (المعلومات بيانات معالجة بشكل مفيد لمستخدمها سواء فرد أو جماعة).

[1] نجاجرة، جهاد، معتصم، " إدارة الوقت ومضيعاته: دراسة تحليلية لكبرى شركات محافظتي الجنوب "، بحث مقدم لكلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات في جامعة بوليتكنيك فلسطين، الخليل، ص 96 – 98.

لقد أصبحت المعلومات في عصرنا الحديث السلعة الرابحة والقوة التي لا تضاهى عند استخدامها للتأثير على سلوكيات الأفراد في المجتمعات، والتأثير على اتجاهات هؤلاء الأفراد والجماعات بشكل عام، والمعلومات هي الأساس المتين الذي يعتمد عليه لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأحداث الروتينية والاستراتيجية، ومن خلالها يتم وضع التقديرات والتصورات المستقبلية، وهي التي تعطي أهمية.

ماهية نظم المعلومات

نظم المعلومات عبارة عن مجموعة من الأفراد والبيانات الإجراءات المرتبطة ببعضها، لتقديم المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال في الوقت المناسب، وهي تقدم الحلول التنظيمية والإدارية المبنية على تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات المفروضة من البيئة.

اهتمامات ووظائف نظم المعلومات

1. جمع البيانات، وهي أول خطوة يقوم بها نظام المعلومات، وهو عملية تجميع للبيانات بشكل خام من مصادرها المختلفة، وهذه البيانات تحوي جميع الجوانب الخاصة بالموضوع المصمم من أجله نظام المعلومات.

2. معالجة البيانات، في هذه المرحلة تدخل البيانات التي تم جمعها في عمليات المعالجة المختلفة، ومعالجتها عبارة عن إجراءات ومراحل تتم على البيانات لإخراجها بصورة معلومات مناسبة ومفيدة لاتخاذ القرارات، والقيام بعمليات التحليل اللازمة على هذه المعلومات لاكتشاف الحقائق الدقيقة التي تم التوصل إليها.

3. استخراج المعلومات، وهي مرحلة الحصول على المعلومات، ونقل هذه المعلومات إلى الجهات المعنية، وتقديم التقارير اللازمة في ذلك، ومن ثم تخزينها مع إمكانية استرجاعها.

4. الرقابة والتحكم في المعلومات، وهي مرحلة المحافظة على المعلومات، وحفظها في مكان أمين، بعيدا عن المخاطر المختلفة من سرقة وإتلاف وتزييف، وذلك لتبقى المعلومات سليمة للاعتماد عليها باستمرار.

أنواع نظم المعلومات

أولا: نظم معالجة البيانات (Data Processing Systems):

عبارة عن نظام معلومات يقوم بمعالجة العمليات اليومية التي تتم داخل المنظمة، وذلك باستخدام الحاسب الآلي، ونشر المعلومات في شكل تقارير روتينية لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المنظمة، وذلك في العمليات الإدارية والإنتاجية والمصادر البشرية والتسويق وغيرها، ويتم تخزين هذه المعلومات في قواعد بيانات خاصة بالنظام، ويتميز هذا النوع بمساعدة الإدارة في إنتاج المعلومات التي تساعدها في جمع البيانات اليومية واتخاذ القرارات، وتسجيل المعلومات للاستفادة منها في معرفة أداء المنظمة والمساعدة في العمل.

ثانيا: نظم المعلومات الإدارية (Management Information Systems):

تهدف هذه الأنظمة إلى تقديم المعلومات للمديرين في المستويات الإدارية المختلفة، في شكل تقارير دورية وتقارير استثنائية وتقارير خاصة، من أجل تدعيم العملية الإدارية، وذلك لتسهيل وتسريع عمليات اتخاذ القرارات اليومية التي يقوم بها المدراء بشكل يومي.

ثالثا: نظم دعم القرارات (Decisions Support Systems):

يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى دعم المستويات الادارية في المنظمة في اتخاذ القرارات، وتدمج هذه الأنظمة بين البيانات والنماذج التحليلية والتوضيحية، وهذه الأنظمة مصممة لدعم القرارات غير المبرمجة(غير الهيكلية) وشبه المبرمجة (شبه الهيكلية)، ويتميز هذا النظام بقدراته التحليلية للبيانات والمرونة وسرعة الاستجابة، وهي تقدم حلول للمشكلات التي لا يمكن تحديد حلول لها مسبقا.

رابعا: نظم دعم الإدارة العليا (Executive Support Systems):

نظام معلومات مبني على دعم المدراء في المستوى الاستراتيجي، وذلك لتدعيم القرارات غير الهيكلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعتمد هذه النظم على المعلومات الداخلية والخارجية الخاصة بالأحداث في البيئة المحيطة بالمنظمة، والتي تعطي نظرة شمولية عن أداء العمل، ويتم استخدام هذه النظم من قبل المدراء في الإدارة العليا، خاصة المدراء محدودي الخبرات في التعامل مع الأنظمة المعلوماتية.

خامسا: نظم دعم جماعات العمل (Workgroup Support Systems):

يتمثل هذا النظام في أنه نظام يقوم بمساعدة جميع العاملين داخل المنظمة من مدراء وموظفين أثناء عملهم، حيث يعتمد هذا النظام على زيادة وتحسين الاتصال بين كافة المستويات التنظيمية.

سادسا: النظم الخبيرة (Expert Systems):

يعتبر هذا النوع من نظم المعلومات من النظم المتطورة جدا، وهو أحد فروع علم الذكاء الصناعي، والأفراد الذين يستخدمون هذه الأنظمة هم أشخاص ذوو مستوى عال، ولهم خبرات عريقة

في تطوير واستخدامات أنظمة الحاسوب وبكفاءة عالية، وتقوم هذه الأنواع من الأنظمة بتخزين المعلومات على شكل حقائق في قواعد بيانات، وقاعدة البيانات هنا تحاكي وتشبه عمليات اتخاذ القرارات عند الإنسان.

اهتمامات ووظائف نظم المعلومات في التجارة الخارجية

إن ظهور كيانات اقتصادية عالمية يرجع إلى زيادة نسبة التبادل التجاري المعتمد على الاستيراد والتصدير، بشكل يؤكد أن نجاح المنظمات العالمية في بداية التسعينات يعتمد على قدرات التشغيل على المستويات العالمية، ومن أهم التحديات في البيئة التجارية ظهور ما يسمى بالعولمة، وما تحتاج إليه من إدارة ورقابة ومتابعة مستمرة للأسواق العالمية، وظهور المنتجات الجديدة والمتطورة خاصة في مجالات التكنولوجيا، والمنافسة المبنية على ضغوطات الوقت، وقصر دورة حياة المنتجات، والظروف الاقتصادية والسياسية المتغير باستمرار، والتغيرات المتتالية في أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة؛ كل هذه الأمور زادت من أهمية النظم والتكنولوجيا الحديثة في توفير فرص جديدة للمنظمات العالمية، حيث تقوم نظم المعلومات بدور أساسي بتوفير قوة الاتصالات والسرعة التحليلية العالية، ومن خلال ذلك تستطيع المنظمات العالمية الاعتماد على نظم وتكنولوجيا المعلومات المتطورة في تطير التجارة الخارجية، وإدارة هذه المنظمات على مستوى عالمي وأساس علمي بتكاليف أقل، وقدرات وسرعة أعلى، وتحكم ورقابة أقوى.

أصبحت العولمة ونظم وتكنولوجيا المعلومات تمثل تهديدا للمنظمات المحلية، مما يؤثر سلبا على الانتاج المحلي للدول التي لا تنافس عالميا بشكل فعال، نظرا لأن الاتصالات العالمية مثل الانترنت ونظم المعلومات تسهل للمستهلكين عمليات التسويق والتبادل التجاري في الأسواق العالمية، والحصول على أقل أسعار المنافسة وبأفضل جودة على مدار 24 ساعة دون انقطاع.

نلاحظ أيضا أن ثورة المعلومات وتكنولوجياتها بدأت منذ القرن العشرين، وتصاعدت سرعتها التطويرية في الآونة الأخيرة، ونلاحظ أن نسبة العاملين في المجالات التي تشارك فيها نظم المعلومات بتزايد بشكل كبير جدا، وتقدم نظم المعلومات التدعيم اللازم للأدوات الخاصة بعمليات التخطيط، والرقابة على المنظمات والأسواق بشكل عام، بالإضافة إلى مساعدتها في ابتكار منتجات وخدمات جديدة، ومواكبة لأذواق المستهلكين وأنماطهم السلوكية، وفتح أسواق جديدة، وتخفيض التكاليف بشتى أنواعها، وتحسين مستوى المنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى تقوية وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الأقطار المختلفة، وهذا يعمل على خلق مزايا تنافسية، للوصول إلى التميز والتقدم الذي يرغب كل قطر في العالم للوصول إليه.

المشاكل الإحصائية التي تواجهها وزارة الاقتصاد الفلسطينية والتجارة الخارجية الفلسطينية[1]

1. وجود فروقات بين بيانات الواردات وبيانات رخص الاستيراد، فعند استيراد البضائع من قبل الفلسطينيين؛ تصدر رخص بهذه الواردات، ولكن بعض هذه الواردات قد لا يتم وصولها بسبب عدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس العالمية، أو فرض إسرائيل بعض المعوقات على إدخالها بدواعي أمنية وصحية وغيرها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذه الرخص في تقدير بيانات الواردات بشكل صحيح.

2. لا يتم الاعتماد على بيانات شهادة المنشأ للبضائع المصدرة، بسبب الاختلاف في القيم –القيمة الحقيقية للبضاعة في بلد المنشأ مع قيمة الشهادة–، ولكن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقوم

[1] المغني، محمود، ناصر، مسيف، كانون الثاني 2000، " بيانات التجارة الخارجية (السلعية)، قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحا التطوير"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله – فلسطين، ص.ب. 2426، ص 30-31.

بإعادة تقييم تلك السلع على أساس أسعار الجملة السائدة، وهذا يؤدي إلى وجود فروقات واختلافات في البيانات.

3. بالنسبة لشهادة المنشأ المصدقة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الفلسطينية؛ لا يتم وصولها فعليا إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بل يتم تزويده بكشوفات دورية، وبالتالي تتضمن هذه الكشوفات أخطاء معينة إما في الأسعار أو في الكميات.

4. قيم وأنواع السلع المستوردة بدون تراخيص؛ لا تظهر في بيانات وزارة الاقتصاد ولاتجارة الخارجية الفلسطينية، وإنما تظهر فقط في بيانات وزارة المالية، مما يؤدي إلى عدم دقة قيمة الواردات في وزارة الاقتصاد والتجارة.

مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية[1]

مقترحات على المدى القصير.

- توفير وثائق ومستندات توضح منشأ البضاعة المتدفقة إلى الأسواق الفلسطينية، وذلك للتمييز بين المستوردات إسرائيلية المنشأ وغيرها من المستوردات، وهذا لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية الفلسطينية من رسوم الجمارك والضرائب، على اعتبار أن هذه الرسوم والضرائب هي استحقاق للجهة المستهلكة.

[1] المغني، محمود، ناصر، مسيف، كانون الثاني 2000، " بيانات التجارة الخارجية (السلعية)، قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحا لتطوير "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله – فلسطين، ص.ب. 2426، ص 55 - 59.

- كتابة فاتورة المقاصة باللغتين العربية والعبرية، وليس بالعبرية فقط، من أجل تجميع البيانات بشكل دقيق ومفهوم بالنسبة لمجمعي البيانات من الفلسطينيين.
- تدريب كوادر وزارة المالية والجمارك لتكون قادرة على تحديد القيمة الحقيقية من البضائع الواردة من إسرائيل.
- إيجاد نظام محوسب ودقيق، لمطابقة نسخة فاتورة المقاصة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
- التعاون مع دوائر الإحصاءات العامة في الأردن ومصر ودول أخرى؛ وذلك من أجل التقليل من الفروقات في البيانات.

مقترحات على المدى الطويل.

- ضمان التحصيل للإيراد الجمركي، وتحسين الإجراءات الجمركية وزيادة فاعليتها.
- تحسين قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في المدى القصير على صياغة وتطبيق برامج اقتصادية وسياسية مالية وتجارية، من خلال توفير المعلومات التجارية الدقيقة المناسبة.
- زيادة القدرة المؤسسية للجمارك على توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية الفلسطينية.

دور نظم المعلومات في التجارة الخارجية الفلسطينية

تعتبر نظم المعلومات وتقنياتها الحديثة من الأدوات الأساسية التي تعمل على حل المشاكل بطريقة علمية واضحة، وذلك باتباع أسلوب علمي واضح في حل المشكلة، وإيجاد الحلول والبدائل الممكنة لها، وتساعد الإدارات بمختلف أنواعها -ومنها الاقتصادية- في تطبيق الخطط، للوصول إلى الاستراتيجيات والأهداف المرجوة، وتسهل من عمليات التطوير المقترحة في مجالات العمل.

وسنوضح فيما يلي أهم النقاط التي من خلالها تلعب نظم المعلومات دورا هاما في مقترحات التطوير السابقة الذكر، والتي بدورها تعمل على حل مشاكل التجارة الخارجية الفلسطينية.

1) نظم المعلومات تسهل عملية توفير الوثائق اللازمة للتجارة الخارجية الفلسطينية، وذلك بشكل دقيق وصحيح، وباعتماد بيانات دقيقة، ومن هذه الوثائق توفير وثائق ومستندات يتحدد فيها أنواع وكميات السلع المستوردة من الجانب الإسرائيلي، ليتم الاعتماد عليها بشكل صحيح، وذلك لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية الفلسطينية من الرسوم والضرائب،ومنها أيضا إخراج تقارير بأكثر من لغة وأسلوب، ليتم فهمها من أكثر من جهة مستفيدة، مما يسهل على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تجميع بيانات وفواتير المقاصة بشكل دقيق واعتماد بياناتها.

2) تساعد أنظمة المعلومات في التخطيط والتحليل والرقابة للأنشطة المختلفة، وبالتالي فإن عملية تدريب الكوادر اللازمة على تجميع وتحليل بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية تتم بسهولة، سواء من ناحية التعلم، أو السرعة في الإنجاز.

3) استخدام الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة يسهل من عمليات الاتصال، سواء الاتصالات المحلية أو الدولية، وبالتالي استخدام مثل هذه الأدوات يسهل من عمليات التعاون ما بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ودوائر الإحصاءات العامة في الأقطار الأخرى، من أجل تيسير عمليات التعاون فيما بينها.

4) استخدام أنظمة معلومات وتكنولوجيا محوسبة يضمن عمليات التحصيل الجمركي، حيث أنه يبين قيمة هذه المستحقات وتوضيح القيم المستحقة من الجمارك، ويحسن من عمليات إجراءات التحصيل بسرعة وفعالية أكبر، مع وجود توثيق معتمد لكل ذلك.

- تساعد أنظمة المعلومات في رسم سياسات تجارية فلسطينية ملائمة، ووضع خطط تكتيكية واستراتيجية في توجيه التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل معتمد، وهذا الاعتماد يتم من خلال وجود بيانات إحصائية دقيقة، يتم تجميعها عن طريق وزارة الاقتصاد والجهاز المركزي الفلسطيني.

- يزيد استخدام نظم المعلومات من قدرات المؤسسات الاقتصادية والتجارية خاصة الجمركية منها على توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة حول التجارة الخارجية الفلسطينية بسرعة كبيرة وفعالية أعلى.

وأخيرا، تعتبر نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من أهم المصادر التي تحتاجها معظم مجالات الحياة اليوم، ومن هذه المجالات الاقتصاد والتجارة، حيث تعمل نظم المعلومات على تحسين أداء الأعمال المتعلقة بالاقتصاد والتجارة، وتساعد وتسهل من عملياتها المختلفة، وتعمل على تنفيذ أعمالها بشكل صحيح ودقيق وفعال.

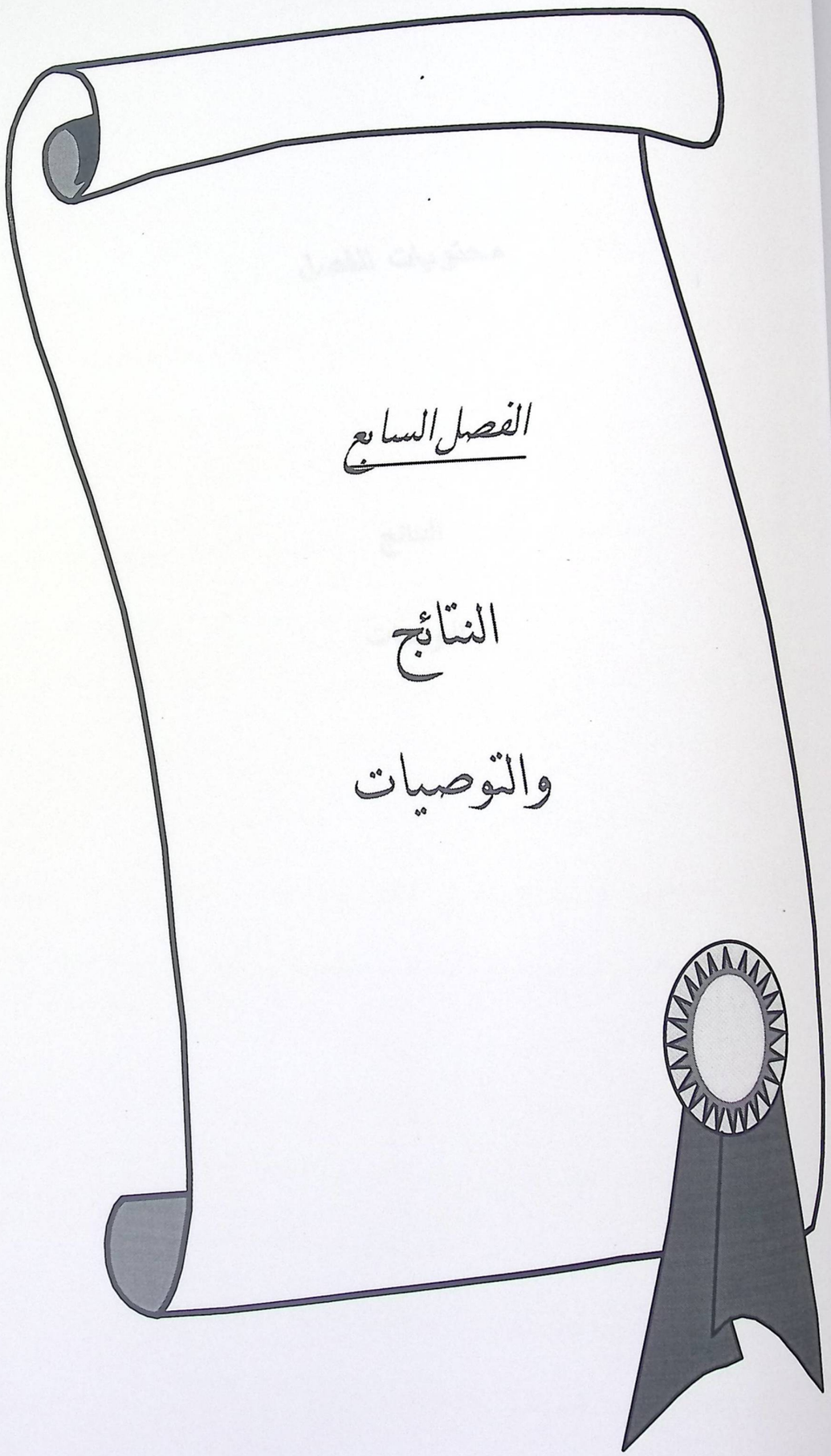

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

محتويات الفصل

النتائج

التوصيات

النتائج والتوصيات

النتائج

1. يشكل بروتوكول (اتفاق) باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الأرضية الأساسية لكل ما يتعلق بطبيعة العلاقات التجارية الفلسطينية مع الأقطار الأخرى.

2. جاء اتفاق باريس الاقتصادي كإحدى العوامل التي جعلت من الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا محدودا تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب الكثير من القيود والعوائق التي احتواها هذا الاتفاق في وجه التجارة الخارجية الفلسطينية.

3. بالرغم من أن اتفاق باريس الاقتصادي كان مجحفا بحق الفلسطينيين، وعلى غير المتوقع بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن تطبيقه كان أكثر سوءا؛ حيث لم تلتزم إسرائيل بشكل تام بكل ما جاء في هذا الاتفاق، ولم يكن هناك آلية سواء فلسطينية أو دولية تستطيع من خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية الضغط على الجانب الإسرائيلي لتطبيق هذا الاتفاق بحذافيره.

4. المحدودية والقيود التي فرضها اتفاق باريس الاقتصادي على التجارة الخارجية الفلسطينية، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية المتمثلة في عزل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض، والتي فرضتها إسرائيل على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة وعن القدس؛ جعل عملية تقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هدفا صعب المنال، وكذلك بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية الفلسطينية من السيطرة والتحكم الإسرائيلي.

5. تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية محتكرة في معظمها من قبل الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل الواردات الفلسطينية من إسرائيل ما نسبته في المتوسط 80 % من إجمالي الواردات الفلسطينية، وتشكل الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في المتوسط ما نسبته 95 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

6. شكلت التجارة الخارجية الفلسطينية أحد وأهم عوامل التراجع التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب الضعف المزمن في الميزان التجاري الفلسطيني، حيث أن نسبة الواردات الفلسطينية في تزايد مستمر، مقابل التذبذب في الصادرات الفلسطينية، وبسبب الكثير من العوامل الأخرى التي أثرت على هذا الاقتصاد، سواء عوامل سياسية أو اقتصادية.

7. تشكل التجارة الخارجية الفلسطينية (واردات وصادرات) في المتوسط ما نسبته 59 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، وذلك بين عامي 1995و1999، وهذا يشير إلى مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على التجارة الخارجية، مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية في الدول التي يقيم معها علاقات اقتصادية كبيرة، وهي بالتحديد إسرائيل.

8. يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز مستمر ومتزايد، وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة والمستمرة في معدلات النمو للواردات الفلسطينية، والتذبذب في معدلات النمو للصادرات الفلسطينية.

9. يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا استهلاكيا، حيث يعتمد على الاستيراد المتزايد لتلبية حاجة السوق الفلسطيني، خاصة في مجموعة الأغذية والحيوانات الحية.

10. معدلات النمو للواردات الفلسطينية في تزايد مستمر، وتشكل ما نسبته في المتوسط 51 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، أما معدلات النمو للصادرات الفلسطينية فهي في تذبذب مستمر، حيث شكلت في المتوسط ما نسبته 8 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.

11. بالرغم من وجود تبعية من قبل الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي؛ إلا أنه لم تضع السلطة الوطنية الفلسطينية خطط على المدى القصير أو الطويل لتقليل هذه التبعية، أو لتحرير التجارة الخارجية الفلسطينية من السيطرة الإسرائيلية.

12. يعتبر استخدام نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من أهم العوامل الميسرة للإدارات والأعمال، وكذلك بالنسبة للتجارة الخارجية الفلسطينية، فنظم المعلومات تسهل وتساعد في عمليات تجميع البيانات وتحليله وتوصيفه بشكل صحيح ودقيق، وتسهل من عمليات الاتصال، وتساعد الجهات المعنية في تقدير نسب الجمارك والمستحقات سواء على الواردات أو الصادرات، وتساعد العاملين في هذه المجالات على تنفيذ الأعمال الخاصة بهم بسرعة وفعالية أكبر.

التوصيات

لا يخفى على أحد ما تعيشه الأراضي الفلسطينية قاطبة من ظروف سياسية واقتصادية وغيرها، خاصة ما تعيشه هذه الأراضي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بفرض الحصار السياسي والاقتصادي على المدن والقرى الفلسطينية، وعزلها عن بعضها البعض، أثر كل ما سبق ذكره على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص، وهذا التأثير كان سلبيا للغاية، حيث أن السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت مقيدة، وليس لديها القدرات اللازمة في هذه الفترة لوضع خطط مستقبلية وتنفيذها، سواء للاقتصاد الفلسطيني، أو للتجارة الخارجية الفلسطينية.

بسبب هذه الظروف، فإن فريق البحث توصل إلى بعض التي قد يصعب تحقيقها، وذلك بسبب عدم معرف وتحديد المستقبل سواء على المدى القصير أو الطويل، وقد توصل فريق البحث إلى بعض التوصيات المتواضعة اعتمادا على هذه الدراسة:

1. إعادة هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، بحيث يحسن من قدرات الإنتاج المحلي نحو الأفضل، وذلك من أجل التقليل من نسبة الواردات الفلسطينية، وزيادة نسبة الصادرات الفلسطينية.

2. وضع خطط تكتيكية واستراتيجية لتقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك لتحرير التجارة الخارجية الفلسطينية من القيود والسيطرة والتحكم الإسرائيلي بها.

3. الاتجاه لتكريس العلاقات التجارية الفلسطينية مع الاقتصاديات المشابهة للاقتصاد الفلسطيني، خاصة بما يتعلق بمستويات الأسعار.

4. تعويض العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، من خلال التركيز على تجارة قطاع الخدمات مثل السياحة والتعليم، خاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يتمتع بالكثير من الخصائص التي تؤهله للنهوض بهذا المجال، مما يؤدي إلى تعويض الزيادة في الواردات الفلسطينية من إيرادات هذه التجارة.

5. استخدام أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الفلسطينية، من أجل تسهيل أعمالها، خاصة في مجالات تجميع وتحليل وتوصيف البيانات الإحصائية، وجعل أدائها المستقبلي ينفذ بشكل صحيح وفعال،والمساعدة في وضع خطط مستقبلية وتطلعات لآفاق التجارة الخارجية الفلسطينية.

المراجع

قائمة المراجع

بروتوكول باريس الاقتصادي، الاتفاق الموقع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، إبريل 1994.

وزارة الاقتصاد والتجارة.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، شباط 1999، " إحصاءات التجارة الخارجية – 1996، نتائج أساسية "، رام الله – فلسطين، ص.ب.1647.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، شباط 1999، " إحصاءات التجارة الخارجية – 1997، نتائج أساسية "، رام الله – فلسطين،ص.ب.1647.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أيار 2001، " إحصاءات التجارة الخارجية – 1999، نتائج أساسية"، رام الله – فلسطين،ص.ب.1647.

الجعفري، محمود، آب 2000، " التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله – فلسطين، ص.ب. 2426.

مسيف، مسيف، تموز 2000، " التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله – فلسطين، ص.ب. 2426.

الجعفري، محمود، ناصر، مسيف، كانون الثاني 2000، " بيانات التجارة الخارجية (السلعية)، قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحا للتطوير "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله – فلسطين، ص.ب. 2426.

يوجين، ديوليو، 1974، " سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية "، دار ماكجروهيل للنشر، ترجمة العدل، محمد، حمدي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية/ الرياض، ص.ب. 10720.

البكري، سونيا، 1997، " نظم المعلومات الإدارية "، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

العبدلي، قحطان، بشير، 1999، " التسويق: أساسيات ومبادئ ".

نجاجرة، جهاد، معتصم، حزيران 2000، " إدارة الوقت ومضيعاته، دراسة تحليلية لكبرى شركات محافظتي الجنوب "، بحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات، جامعة بوليتكنك فلسطين.

معهد ماس على الإنترنت، WWW.PALECON.ORG .

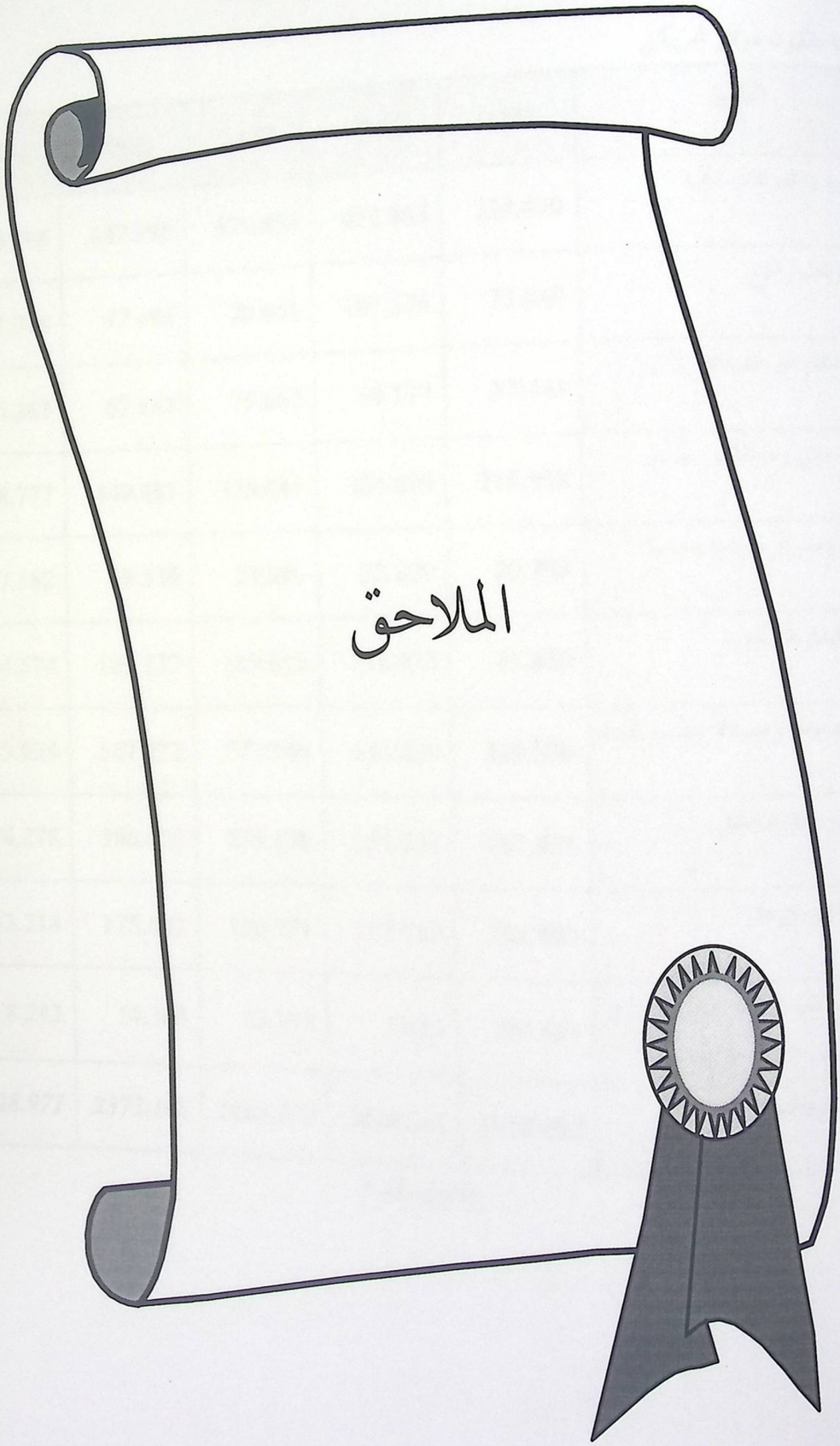

الملاحق

إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية السلعية
حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد[1]

القيمة بالمليون دولار أمريكي

الباب	1995	1996	1997	1998	1999
الأغذية والحيوانات الحية	224.490	422.863	479.930	447.195	620.598
المشروبات والتبغ	73.849	107.576	70.461	97.494	81.914
المواد الخام غير الصالحة للأكل	37.443	68.117	75.667	67.185	66.263
وقود معدني ومزلقات معدنية	218.938	384.609	329.041	409.881	388.777
زيوت ودهون حيوانية ونباتية	20.703	22.870	23.880	19.558	17.582
مواد كيماوية وأدوية	91.859	158.038	169.015	189.737	174.574
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	329.539	462.829	577.746	567.422	543.024
المكائن ومعدات النقل	162.051	251.261	274.138	386.625	474.278
مصنوعات متنوعة	101.883	133.085	150.374	175.642	253.718
معاملات غير مصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي الموحد	397.437	5.013	13.785	14.363	8.243
إجمالي الواردات	***1658.192***	***2016.261***	***2164.037***	***2375.102***	***2628.971***

جدول رقم 1

[1] مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية
حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد[2]

القيمة بالمليون دولار أمريكي

الباب	1995	1996	1997	1998	1999
الأغذية والحيوانات الحية	67.341	48.836	57.240	61.793	60.878
المشروبات والتبغ	7.594	15.400	19.639	25.432	14.567
المواد الخام غير الصالحة للأكل	23.474	23.316	17.237	17.566	13.406
وقود معدني ومزلقات معدنية	5.744	8.276	6.175	7.006	4.952
زيوت ودهون حيوانية ونباتية	5.193	8.720	7.907	5.343	4.133
مواد كيماوية وأدوية	17.235	23.692	22.701	24.631	30.250
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	105.118	138.041	165.578	165.862	151.240
المكائن ومعدات النقل	12.366	20.314	21.715	21.736	20.758
مصنوعات متنوعة	50.102	51.997	56.878	64.397	71.545
معاملات غير مصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي الموحد	100.010	.875	5.354	1.080	.419
إجمالي الصادرات	***394.177***	***339.467***	***380.424***	***394.846***	***372.148***

جدول رقم 2

[2] مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية مع دول العالم المختلفة[3]

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البلد	1995	1996	1997	1998	1999
الأردن	8.745	6.990	23.035	57.004	59.733
مصر	10.009	19.075	30.372	27.698	12.855
إسرائيل	1460.379	1743.190	1803.330	1833.123	1853.648
باقي الدول العربية	.170	.486	.525	.637	1.329
دول المجموعة الأوروبية باستثناء الدول الصناعية منها	28.332	51.359	47.655	95.469	112.786
الدول الصناعية	94.408	124.979	135.826	175.872	355.496
الدول الأمريكية باستثناء الدول الصناعية منها	3.204	3.426	4.676	5.432	6.532
دول أوروبا الشرقية	4.956	6.534	9.642	12.101	24.042
باقي الدول الآسيوية	35.252	48.997	83.397	143.407	181.117
إجمالي الواردات	***1645.455***	***2005.036***	***2138.458***	***2350.743***	***2607.538***

جدول رقم 3

[3] مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية مع دول العالم المختلفة[4]

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البلد	1995	1996	1997	1998	1999
الأردن	24.200	15.303	17.195	9.120	8.433
مصر	.003	.010	.015	.030	.354
إسرائيل	364.031	319.247	358.367	381.515	360.427
باقي الدول العربية	1.119	3.741	1.849	2.348	.844
دول المجموعة الأوروبية باستثناء الدول الصناعية منها	1.818	.088	.247	.353	.152
الدول الصناعية	1.032	.962	.628	1.333	1.646
الدول الأمريكية باستثناء الدول الصناعية منها	0	.009	0	.007	.073
دول أوروبا الشرقية	1.953	.001	2.096	.045	.007
باقي الدول الآسيوية	.020	.107	0	0	.042
المجموع	***394.176***	***339.468***	***380.397***	***394.751***	***371.978***

جدول رقم 4

[4] مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إجمالي قيمة الواردات والصادرات وصافي الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري وإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني حسب السنة[5]

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	إجماليالناتج المحلي الفلسطيني
1995	1658.191	394.177	-1264.014	2052.368	3574.850
1996	2016.056	339.467	-1676.589	2355.523	3896.750
1997	2238.561	382.423	-1856.138	2620.984	4182.200
1998	2375.102	394.846	-1980.256	2769.948	4463.800
1999	2628.971	372.142	-2256.823	3001.119	4954.000

جدول رقم 5

[5] مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية

بين حكومة دولة إسرائيل
و
م.ت.ف. ممثلة الشعب الفلسطيني

ديبـــاجة

ينظر الطرفان إلى الحقل الاقتصادي كحجر أساس في علاقتهما المتبادلة بهدف تعزيز مصلحتهما في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسوف يتعاون الطرفان في هذا الميدان من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية سليمة لعلاقتهما التي ستحكم في المجالات الاقتصادية المتنوعة بمباديء الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل طرف والمعاملة بالمثل والمساواة والإنصاف.

يشكل هذا البروتوكول أرضية العمل لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقا لخطته الخاصة للتنمية وأولوياته، ويعترف الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع الأسواق الأخرى، وبالحاجة لخلق مناخ اقتصادي أفضل لشعبيهما ومواطنيهما.

مادة ١

إطار ومدى هذا البروتوكول

١- يشكل هذا البروتوكول الاتفاقية التعاقدية التي ستحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، والتي ستغطي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية. وسيكون التطبيق وفقا للمراحل الواردة في إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣، والمحضر المتفق عليه معه. ولذلك سيبدأ في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيطبق في مرحلة لاحقة على باقي الضفة الغربية وفقا لأحكام اتفاق المرحلة الانتقالية وأية اتفاقات يتم التوصل إليها بين الطرفين.

٢- هذا البروتوكول بما في ذلك ملاحقه، سيتم دمجه مع الاتفاقية حول قطاع غزة ومنطقة أريحا (تسمى في هذا البروتوكول – الاتفاقية)، وسيكون جزءا منها ويفسر وفقا لها. هذه الفقرة تشير إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

٣- سيدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ عند توقيع "الاتفاقية".

٤- من أجل استخدامات هذا البروتوكول يعني مصطلح "المناطق"، المناطق تحت ولاية السلطة الفلسطينية، حسب أحكام "الاتفاقية" بشأن الولاية الاقليمية.

الولاية الفلسطينية في الاتفاق يمكن أن تشمل مناطق أو مجالات أو وظائف وفقا "للاتفاقية" الانتقالية، ولذلك ومن أجل استخدامات هذا البروتوكول فإن مصطلح "المناطق" سيفسر حيثما ورد، بأنه الوظائف والمجالات، وربما الحالة، مع التعديلات الضرورية.

مادة II

اللجنة الاقتصادية المشتركة

١- سينشئ الطرفان لجنة اقتصادية فلسطينية-إسرائيلية مشتركة (يشار إليها من الآن فصاعدا - JEC) لمتابعة هذا البروتوكول وتقرر بشأن المشكلات المتعلقة به والتي قد تبرز من حين إلى آخر، ولكل جانب أن يطالب بمراجعة أي قضية تتعلق بهذه الاتفاقية من قبل (JEC).

٢- ستكون (JEC) بمثابة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي التي وردت في الملحق III من إعلان المبادىء.

٣- ستتألف (JEC) من عدد متساو من الأعضاء من كل جانب، ولها أن تنشئ لجانا فرعية كما تراه ضروريا، بالإضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في هذا البروتوكول. وقد تشمل اللجنة الفرعية خبراء حسب الضرورة.

٤- ستتوصل (JEC) ولجانها الفرعية إلى قراراتها بالاتفاق، وستحدد قواعدها الإجرائية وقواعد عملها، بما في ذلك زمان ومكان أو أمكنة اجتماعاتها.

مادة III

ضرائب الاستيراد وسياسة الاستيراد (ضرائب وسياسات الاستيراد)

١- ستكون سياسات الاستيراد والجمارك للجانبين، حسب المبادئ والترتيبات التي فصلت في هذه المادة.

٢-أ - يكون للسلطة الفلسطينية كافة الصلاحيات وتتولى جميع المسؤوليات في مجال السياسات والإجراءات الخاصة بالاستيراد والجمارك فيما يخص الآتي:

١- السلع المدرجة في القائمة (A1) المرفقة بهذا كملحق أ، المنتجة محليا في الأردن وفي مصر بشكل خاص وفي بلدان عربية أخرى، والتي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات اتفق عليها الجانبان بحدود احتياجات السوق الفلسطينية كما قدرت حسب الفقرة ٣ أدناه.

٢- السلع في القائمة A2 المرفقة بهذا كملحق II، من البلدان العربية والإسلامية وغيرهما، والتي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بالكميات المتفق عليها من قبل الجانبين بحدود احتياجات السوق الفلسطينية كما قدرت حسب الفقرة ٣ أدناه.

ب- ستشمل سياسة الاستيراد للسلطة الفلسطينية للقائمتين A1 و A2، تحديد وتغيير معدلات الجمارك وضريبة المشتريات والمكوس والرسوم والأعباء الأخرى وتنظيم متطلبات وإجراءات الترخيص والمواصفات المطلوبة، بشكل مستقل ومن وقت إلى آخر. وسيكون تقدير قيمة الفاتورة لأغراض الجمارك قائما على اتفاقية ال (GATT) سنة ١٩٩٤ من تاريخ البدء بتطبيقها في إسرائيل، وحتى ذلك التاريخ، على نظام بروكسل لتحديد القيمة (BDV). وسيكون تصنيف السلع قائما على مباديء "نظام توصيف وترتيب البضائع المنسجم". وبشأن الواردات المشار إليها في المادة VIII من هذا البروتوكول (الزراعة)، ستطبق عليها أحكام تلك المادة.

٣- لأغراض الفقرة ٢(أ) أعلاه، ستقدر حاجات السوق الفلسطينية من قبل خبراء اللجنة الفرعية. وستكون هذه التقديرات قائمة على أفضل المعلومات المتاحة بشأن الاستهلاك والانتاج والاستثمار السابق والتجارة الخارجية للمناطق. وستقدم اللجنة الفرعية تقديراتها في غضون ثلاثة أشهر من توقيع "الاتفاقية" وستراجع هذه التقديرات وتجدد كل ستة أشهر من قبل اللجنة الفرعية على أساس أفضل المعلومات المتاحة بشأن الفترة الأخيرة التي توفرت المعلومات عنها، مع الأخذ في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة.

وفي حالة عدم التوصل إلى الاتفاق على حجم السوق الفلسطينية، سيتم مؤقتا اعتماد تقديرات الفترة السابقة معدلة وفق نمو السكان والارتفاع في متوسط الدخل الفردي الإجمالي في الفترة السابقة.

مادة III

ضرائب الاستيراد وسياسة الاستيراد (ضرائب وسياسات الاستيراد)

١- ستكون سياسات الاستيراد والجمارك للجانبين، حسب المبادئ والترتيبات التي فصلت في هذه المادة.

٢-أ - يكون للسلطة الفلسطينية كافة الصلاحيات وتتولى جميع المسؤوليات في مجال السياسات والإجراءات الخاصة بالاستيراد والجمارك فيما يخص الآتي:

١- السلع المدرجة في القائمة (A1) المرفقة بهذا كملحق أ، المنتجة محليا في الأردن وفي مصر بشكل خاص وفي بلدان عربية أخرى، والتي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات اتفق عليها الجانبان بحدود احتياجات السوق الفلسطينية كما قدرت حسب الفقرة ٣ أدناه.

٢- السلع في القائمة A2 المرفقة بهذا كملحق II، من البلدان العربية والإسلامية وغيرهما، والتي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بالكميات المتفق عليها من قبل الجانبين بحدود احتياجات السوق الفلسطينية كما قدرت حسب الفقرة ٣ أدناه.

ب- ستشمل سياسة الاستيراد للسلطة الفلسطينية للقائمتين A1 و A2، تحديد وتغيير معدلات الجمارك وضريبة المشتريات والمكوس والرسوم والأعباء الأخرى وتنظيم متطلبات وإجراءات الترخيص والمواصفات المطلوبة، بشكل مستقل ومن وقت إلى آخر. وسيكون تقدير قيمة الفاتورة لأغراض الجمارك قائما على اتفاقية ال (GATT) سنة ١٩٩٤ من تاريخ البدء بتطبيقها في إسرائيل، وحتى ذلك التاريخ، على نظام بروكسل لتحديد القيمة (BDV). وسيكون تصنيف السلع قائما على مباديء "نظام توصيف وترتيب البضائع المنسجم". وبشأن الواردات المشار إليها في المادة VIII من هذا البروتوكول (الزراعة)، ستطبق عليها أحكام تلك المادة.

٣- لأغراض الفقرة ٢(أ) أعلاه، ستقدر حاجات السوق الفلسطينية من قبل خبراء اللجنة الفرعية. وستكون هذه التقديرات قائمة على أفضل المعلومات المتاحة بشأن الاستهلاك والانتاج والاستثمار السابق والتجارة الخارجية للمناطق. وستقدم اللجنة الفرعية تقديراتها في غضون ثلاثة أشهر من توقيع "الاتفاقية" وستراجع هذه التقديرات وتجدد كل ستة أشهر من قبل اللجنة الفرعية على أساس أفضل المعلومات المتاحة بشأن الفترة الأخيرة التي توفرت المعلومات عنها، مع الأخذ في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة.

وفي حالة عدم التوصل إلى الاتفاق على حجم السوق الفلسطينية، سيتم مؤقتا اعتماد تقديرات الفترة السابقة معدلة وفق نمو السكان والارتفاع في متوسط الدخل الفردي الإجمالي في الفترة السابقة.

٤- سيكون للسلطة الفلسطينية كل الصلاحيات والمسؤوليات لتحدد بصورة مستقلة وتغير من وقت لآخر معدلات الجمارك والجبايات والمكوس والأعباء الأخرى على السلع الواردة في القائمة B المرفقة بهذا كملحق III، والتي تضم البنود الغذائية الأساسية والسلع الأخرى الضرورية لبرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطيني المستوردة من قبل الفلسطينيين إلى المناطق.

٥-أ- بالنسبة لكل السلع التي لم تحدد في القوائم B1,A2,A1، وبالنسبة للكميات التي تتجاوز تلك المحددة وفقا للفقرتين ٢ (١) و ٣ أعلاه (يشار إليها من الآن فصاعدا "الكميات")، فإن المعدلات الإسرائيلية للجمارك وضريبة المشتريات والجبايات والرسوم والأعباء الأخرى السائدة في تاريخ توقيع الاتفاقية وحسب التعديلات التي تتم عليها من وقت لآخر، ستستخدم كحد أدنى بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وللسلطة الفلسطينية أن تقرر أية زيادة في المعدلات على هذه السلع والكميات الزائدة عندما تستورد من قبل الفلسطينيين إلى "المناطق".

ب- بالنسبة لكل السلع التي لم تحدد في القائمتين A2,A1، وبالنسبة للكميات التي تتجاوز "الكميات"، فإن إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستطبقان على كل الواردات نفس نظام الاستيراد كما ورد في الفقرة ١٠ أدناه، بما في ذلك وضمن أشياء أخرى، المقاييس والترخيص وبلد المنشأ والتقييم لأغراض الجمارك الخ.

٦- سيشعر كل جانب الجانب الآخر فورا بالتغييرات التي حدثت في المعدلات وفي جوانب سياسة الاستيراد الأخرى، وفي النظم والإجراءات التي حددها ضمن سلطاته ومسؤولياته كما فصلت في هذه المادة. وبالنسبة للتغييرات التي لا تتطلب تطبيقا فوريا عند تقريرها، ستكون هناك عملية إشعار مسبق ومشاورات متبادلة تأخذ في الاعتبار كل الجوانب والأبعاد الاقتصادية.

٧- ستفرض السلطة الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة VAT بمعدل واحد على كل من السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من قبل الفلسطينيين (سواء غطيت من قبل القوائم الثلاث المذكورة أعلاه أم لا)، ولها أن تحددها عند مستوى ١٥٪ إلى ١٦٪.

٨- ستلتزم السلع المستوردة من الأردن ومصر والبلدان العربية الأخرى حسب الفقرة ٢(أ) (١) أعلاه (القائمة A1) بقواعد المنشأ المتفق عليها من قبل اللجنة الفرعية المشتركة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية. وبانتظار الاتفاق على ذلك، ستعتبر السلع وكأنها "انتجت محليا" في أي من تلك البلدان إذا توافقت مع ما يلي:

أ-١- إذا كانت قد نمت أو أنتجت أو صنعت بالكامل في ذلك البلد، أو أنها حولت بشكل جوهري هناك إلى سلع جديدة أو مختلفة واتخذت إسما جديدا أو صفة أو استخداما مميزا عن السلع أو المواد التي حولت منها.

٢- أن تكون قد استوردت مباشرة من البلد المذكور.

٣- أن لا تقل قيمة أو ثمن المواد المنتجة في ذلك البلد، بالإضافة إلى تكاليف التصنيع المباشرة فيها، عن ٣٠٪ من قيمة السلع التصديرية. وللجنة المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ أن تراجع هذا المعدل بعد سنة من توقيع الاتفاقية.

٤- أن تكون السلع قد أرفقت بشهادة منشأ معترف بها دوليا.

٥- لن تعد السلع كسلع جديدة أو مختلفة جوهريا، ولا يحق اعتبار المواد منتجة محليا، بمجرد أن تخضع لعملية تعبئة أو تغليف بسيطة، أو أن تذاب بالماء أو مواد أخرى، والتي لا تبدل مواصفات السلع المذكورة ماديا.

٩- سيصدر كل جانب رخص الاستيراد لمستورديه وفقا لمبادئ هذه المادة، وسيكون مسؤولا عن تطبيق متطلبات وإجراءات الترخيص السائدة وقت إصدار الرخص. وستوضع ترتيبات لتبادل المعلومات المتعلقة بأمور الترخيص.

١٠- باستثناء السلع على القائمتين A2,A1 وكمياتها، التي تملك فيها السلطة الفلسطينية كل السلطات والمسؤوليات، سيحتفظ الجانبان بنفس سياسة الاستيراد (ما عدا معدلات ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى على السلع في القائمة B) وعلى الإجراءات بما فيها التصنيف والتقييم وإجراءات الجمارك الأخرى القائمة على المبادئ التي تحكم القواعد الدولية، وعلى نفس سياسات ترخيص الاستيراد ومقاييس السلع المستوردة، وكما تطبق كلها من قبل إسرائيل بالنسبة لاستيرادها. ولإسرائيل أن تدخل من وقت إلى آخر تغييرات في أي مما ذكر أعلاه، على ألا تشكل التغييرات في متطلبات المقاييس عائقا غير تعريفي، وأن تكون قائمة على اعتبارات الصحة والسلامة وحماية البيئة وفقا للمادة ٢ ، ٢ من الاتفاقية حول العوائق الفنية للتجارة من الإتفاقية النهائية لجولة أوروجواي للمفاوضات التجارية.

وستعطي إسرائيل للسلطة الفلسطينية إشعارا مسبقا بأي من هذه التغييرات، وستطبق أحكام الفقرة ٦ أعلاه.

١١-أ- ستحدد السلطة الفلسطينية معدلاتها للجمارك وضريبة المشتريات على المركبات المستوردة التي ستسجل لدى السلطة الفلسطينية، وستكون المقاييس للمركبات هي تلك المقاييس المطبقة عند توقيع "الاتفاقية" كما عدلت حسب الفقرة ١٠ أعلاه. ومع ذلك، فإن للسلطة الفلسطينية أن تطالب من خلال اللجنة الفرعية للمواصلات، أن تطبق مستويات مختلفة في حالات خاصة. وسوف تستورد المركبات المستعملة فقط، إذا كانت سيارات ركاب أو سيارات ركاب مزدوجة الغرض من موديل لا يزيد على ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد. وستحدد اللجنة الفرعية للمواصلات إجراءات اختبار وإثبات ملائمة تلك المركبات وتوافقها مع المقاييس المطلوبة لموديل تلك السنة. وستناقش مسألة استيراد المركبات التجارية من طراز سابق لسنة الاستيراد في اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفترة ١٦ أدناه.

ب- لكل جانب أن يحدد شروط وظروف نقل المركبات المسجلة لدى الجانب الآخر لملكية أو استخدام مقيم لديه، بما في ذلك دفع فرق ضرائب الاستيراد، إن وجد، وأن تكون المركبة قد اختبرت وتبين أنها تتفق مع المقاييس المطلوبة لذلك من قبل إدارة التسجيل لديه، ولها أن تمنع نقل المركبات.

١٢-أ- ستكون المقاييس الأردنية كما حددت في الملحق (١) المرفق، مقبولة في استيراد المنتجات البترولية إلى المناطق، في حالة استجابتها لمتوسط المقاييس القائمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة الأمريكية، التي وضعت معاييرها حسب المعايير المحددة للظروف الجغرافية لإسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية.

وستحال حالات المنتجات البترولية التي لا تستجيب لهذه المواصفات، إلى لجنة خبراء مشتركة من أجل إيجاد الحل المناسب لها. وللجنة أن تقرر ثنائيا قبول مستويات مختلفة لاستيراد البنزين تستجيب للمقاييس الأردنية رغم أنها لا تستجيب في بعض المعايير لمقاييس المجموعة الأوروبية أو المقاييس الأمريكية. وستعطي اللجنة قرارها في غضون ستة أشهر.

وفي انتظار قرار اللجنة، ولفترة لا تزيد عن ستة أشهر من توقيع الاتفاقية، للسلطة الفلسطينية أن تستورد إلى المناطق البنزين للسوق الفلسطنيية في المناطق وفقا لاحتياجات هذا السوق، على أن:

١- يكون هذا البنزين معلما بلون مميز مختلف عن البنزين المسوق في إسرائيل، و
٢- تتخذ السلطة الفلسطينية كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

ب- لن يتجاوز الفرق في الثمن النهائي للبنزين للمستهلكين في المناطق، ١٥٪ من السعر الرسمي النهائي للمستهلك في إسرائيل. وللسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أثمان المنتجات البترولية، عدا البنزين للاستهلاك في المناطق.

ج- إذا اتفقت مستويات البنزين المصري مع شروط الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، فسوف يسمح أيضا باستيراد البنزين المصري.

١٣- بالإضافة إلى نقاط الخروج والعبور (المنافذ) المحددة حسب المادة المتعلقة بالمعابر في الملحق ١ من الاتفاقية لأغراض تصدير واستيراد السلع، للجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط الخروج والدخول في إسرائيل المحددة لذلك الغرض. وستعطي الصادرات والواردات الفلسطينية من خلال نقاط الخروج والدخول في إسرائيل، معاملة تجارية واقتصادية متساوية.

١٤- في نقاط عبور نهر الأردن وقطاع غزة:

أ- الشحن (شحن البضائع)

سيكون للسلطة الفلسطينية كامل المسؤولية وكافة الصلاحيات في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها كما حددت في هذا البروتوكول، بما في ذلك التفتيش وتحصيل الضرائب والرسوم الأخرى، عند استحقاقها.

وسيكون موظفو الجمارك الإسرائيليون موجودين وسيحصلون من موظفي الجمارك الفلسطينيين على نسخة من الوثائق الضرورية ذات العلاقة والمتعلقة بالشحنة المعنية، ولهم أن يطالبوا بالتفتيش بحضورهم وذلك على البضائع المستوردة وتحصيل الضرائب.

وسيكون موظفو الجمارك الفلسطينيون مسؤولون عن تسيير/معالجة الإجراءات الجمركية بما فيها التفتيش وتحصيل الضرائب المستحقة.

في حالة الاختلاف حول تخليص أي شحنة حسب هذه المادة، فإن الشحنة ستؤخر للتفتيش لفترة أقصاها ٤٨ ساعة ستحل اللجنة الفرعية المشتركة خلالها المسألة على أساس الأحكام ذات العلاقة بهذه المادة. وسيتم تحرير الشحن بناء على قرار اللجنة الفرعية فقط.

ب- مسار جمرك المسافرين

سيدير كل جانب الإجراءات الجمركية لمسافريه، بما في ذلك التفتيش وتحصيل الضرائب. وسيقوم موظفو الجمارك التابعين للسلطة الفلسطينية بالتفتيش وتحصيل الضرائب المستحقة في خط الجمارك الفلسطيني.

وسيكون موظفو الجمارك الإسرائيليون موجودين بشكل غير مرئي في خط الجمارك الفلسطيني ولهم أن يطالبوا بتفتيش الحقائب وتحصيل الضرائب المستحقة. وفي حالة الشك، سيقوم موظف فلسطيني بالتفتيش في حجرة منفصلة وبوجود موظف جمارك إسرائيلي.

١٥- ستكون مقاصة الإيرادات (تسوية وتصفية) من كل ضرائب وجبايات الاستيراد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، قائمة على مبدأ مكان المقصد النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإيرادات الضريبية سوف تخصص للسلطة الفلسطينية حتى لو قام مستوردون إسرائيليون بالاستيراد عندما يكون المقصد النهائي المذكور بوضوح في مستندات الاستيراد هو مؤسسة مسجلة لدى السلطة الفلسطينية وتمارس نشاطها التجاري في المناطق. وستتم مقاصة هذا الإيراد في غضون ستة أيام عمل من يوم تحصيل الضرائب والرسوم المذكورة.

١٦- ستتعامل اللجنة الاقتصادية المشتركة أو اللجنة الفرعية التي أنشأتها لأغراض هذه المادة، مع التالي، ضمن أشياء أخرى:

١- المقترحات الفلسطينية لإضافة بنود إلى القوائم A1 و A2 و B ومقترحات التغيير في المعدلات وفي إجراءات الاستيراد والتصنيف والمقاييس ومتطلبات الترخيص لكل الواردات الأخرى.
٢- تقدير حاجات السوق الفلسطينية، كما ذكرت في الفقرة ٣ أعلاه.
٣- استلام إشعارات التغييرات وإجراء المشاورات، كما ذكرت في الفقرة ٦ أعلاه.
٤- الموافقة على قوانين المنشأ المذكورة في الفقرة ٨، ومراجعة تطبيقها.
٥- تنسيق تبادل المعلومات المتعلقة بأمور الترخيص كما ذكرت في الفقرة ٩ أعلاه.
٦- مناقشة ومراجعة أية أمور أخرى بشأن تطبيق هذه المادة وحل المشاكل الناجمة عنها.

١٧- سيكون للسلطة الفلسطينية الحق في استثناء العائدين الفلسطينيين الذين سيمنحون إقامة دائمة في المناطق من ضرائب الاستيراد على امتعتهم الشخصية بما في ذلك لوازم المنزل وسيارات الركاب طالما أنها للاستخدام الشخصي.

١٨- ستضع السلطة الفلسطينية نظامها الخاص للإدخال المؤقت للآلات والمركبات اللازمة المستخدمة للسلطة الفلسطينية ولخطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وبالنسبة للآلات والمعدات الأخرى التي لم ترد في القوائم B,A2,A1، سيكون الإدخال المؤقت جزءا من سياسة الاستيراد كما اتفق عليها في الفقرة ١٠ أعلاه، إلى أن تتخذ اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ قرارها حول نظام جديد تقترحه السلطة الفلسطينية. وسوف ينسق الإدخال المؤقت من خلال اللجنة الفرعية المشتركة.

١٩- سوف تستثني التبرعات العينية للسلطة الفلسطينية من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا وجهت واستخدمت لمشاريع تنمية محددة أو لأغراض إنسانية غير تجارية.

وستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة وحدها وبشكل كامل عن تخطيط وإدارة المساعدات المقدمة من المتبرعين للشعب الفلسطيني. وستناقش اللجنة الاقتصادية المشتركة القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الأحكام في هذه المادة وتطبيق المباديء في الفقرة أعلاه.

مادة V

الضرائب المباشرة

١- ستحدد كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتنظم بشكل مستقل سياستها الضريبية في أمور الضرائب المباشرة، بما في ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية والضرائب والرسوم البلدية.

٢- سيكون لكل إدارة ضريبية الحق في جباية الضرائب المتولدة عن نشاطات اقتصادية ضمن منطقتها.

٣- لكل إدارة ضريبية أن تفرض ضرائب إضافية على المقيمين ضمن منطقتها على (الأفراد والشركات) الذين يقومون بنشاطات اقتصادية في منطقة الجانب الآخر.

٤- ستحول إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مبلغا يساوي:

أ- ٧٥٪ من ضرائب الدخل المتحصلة من الفلسطينيين من قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في إسرائيل.

ب- كل ضرائب الدخل المتحصلة من الفلسطينيين من قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في المستوطنات.

٥- سيوافق الجانبان على مجموعة إجراءات ستعالج كل القضايا المتعلقة بالازدواج الضريبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

فريق البحث

محمد أحمد الشكارنة

محمد محمود الخمايسة

أمجد الزرو

إشراف الأستاذ

أ. أكرم حشيش

تموز 2002